

2107A  
Ibn 'Ābidīn, Muḥammad  
Amin.

## Tahrir al-Sibārah

---

تحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجاره تأليف  
العلامة المرحوم السيد الشيخ محمد امين  
ابن عابد بن نفعنا به امين

---

2271

4069

389

2271  
4069  
389

رسالة تحرير العبارة

لابن عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أجر من اتقاه اعظم اجر واسكنه جنته وجعلها له خير مقر  
 والصلاة والسلام على نبيه الاتقى الأبرذى اخلق الكريم والوجه الاغر  
 وعلى آله واصحابه ذوى الفضل المستقر والذكر الحسن المستمر صلاة وسلاما  
 دائمين عدد القطر والدر والذر (وبعد فيقول افقر العباد الى عفو مولاه  
 يوم التاد محمد امين بن عمر عابدين الماتريدى الخنفي عامله الله بلطفه الخفي  
 هذه رساله سميتها تحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة حلتى على جمعها  
 ما اشتهر على السنة العوام من الناس والخواص من ان المستاجر الاول احق  
 بالاجارة من غيره ويحرونه على عومه بلا اختصاص مع ان هذا الحكم  
 ببعض الصور خاص ولم ينص على تعميمه كما يقولون ناص فاردت تحرير  
 هذا المقام وتقريبه الى الافهام بما رفع الاوهام عن الخواص والعوام  
 خدمة لشرعية خيرا لانام عليه افضل الصلاة والسلام وبنيت هذه الرسالة  
 على مقدمة لتهديد المقصود من الكلام ومقصد في تحرير ما هو المرام  
 وخاتمة فيما يستتبعه المقام فاقول وبحوله سبحانه اصول واجول (المقدمة  
 في نقل عبارات لتهديد المقصود يتضح بها المرام بعون الملك العبود (قال  
 في الهداية ويجوز ان يستأجر الساحة لىنى فيها اوليغرس فيها نخلا وشجرا  
 لانها منفعة تقصد بالاراضى ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع البنا  
 والغرس ويسلمها فارغة لانها لانهاية لهما في ابقائهما ضرر بصاحب

الارض بخلاف ما اذا انقضت والزراع بقل حيث يترك باجر المثل الى زمان  
 الادراك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجائنين (قال الان يختار صاحب  
 الارض ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا او يملكه وهذا رضا صاحب الغرس  
 والشجر الا ان تنقص الارض بتعهمها فتح يملكهما بغير رضاه او يرضى  
 بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا لان الحق له فله ان لا يستوفيه  
 (قال وفي الجامع الصغير اذا انقضت الاجارة وفي الارض رطبة فانها ترفع  
 لان الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر انتهى كلام الهداية (وقال في متن  
 الملتقى وصح استيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال على ان يزرع  
 ماشاء وللبناء والغرس واذا انقضت المدة لزمه ان يقطعها ويسلمها فارغة  
 الا ان يغرم الموجر قيمة ذلك مقلوعا يرضى صاحبه وان كانت الارض تنقص  
 بقائه فبدون رضاه ايضا ويرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض  
 لهذا والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك انتهى (وهكذا  
 في عامة المتون والشروح والقنواي فلا حاجة الى التطويل والاطناب  
 (وانت خير بان صريح عباراتهم ان المستأجر يجبر على تسليم الارض للموجر  
 فارغة وانه ليس له ان يبقى البناء والغراس في الارض بدون رضا الموجر  
 به وهذا بمجموعه شامل للارض الملك والوقف (لكن ذكر في البحر عن القنية  
 ان مانصه استأجر ارضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر  
 ان يستبقبها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو ابى الموقوف عليهم الا  
 القلع ليس لهم ذلك انتهى (قال في البحر وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكره  
 وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى والاستحكار عقد اجارة يقصد  
 بها استبقاء الارض مقررة للبناء والغرس والا حدهما كذا في القنواي الخيرية  
 (وكتب الخير الرملي في حاشته على البحر قوله وبهذا يعلم اي بقوله استأجر  
 ارضا وقفا الخ وقوله وهي منقولة اي مسألة الاستبقاء انتهى (وحاصله  
 ان مسألة القنية لم ينفرد بها صاحب القنية بل ذكرها الخصاص ايضا وقد  
 رمز لها في القنية \* سم \* قع \* فالرمز الاول ان كان بالسين المهملة فهو  
 لاسما عيل المتكلم او بالجمجمة فهو لشرف الأئمة المكي والثاني للقاضي عبد  
 الجبار (قال في القنية قيل لهما اي لصاحبي الرمز بن فلوا بى الموقوف عليهم  
 الا القلع هل لهم ذلك قال لا (قال الخير الرملي في حاشية البحر وقد قالوا  
 لا تعويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يفضده

نقل من خبره وقد عض بما في اوثاف الخصاص (ووجهه امكان رعاية  
الجانين من غير ضرر فعليه اذا مات احدهما فاستأجر او ورثته الاستيقا  
فيكون مخصصا لكلام المتون) (ووجهه ايضا عدم الفائدة في القلع اذ لو قلع  
لا توجر باكثر منه حتى لو حصل ضرر ما من انواع الضرر بان كان المستأجر  
او وارثه مقلنا اوسى المعاملة او متعلبا يخشى على الوقف منه او غير ذلك  
من انواع الضرر يجب ان لا يجبر الموقوف عليهم تأمل انتهى كلام الرملي  
(قلت وحاصله ان كلام المتون والشروح وان كان شاملا للوقف والمالك  
لكن كلام القنية حيث اعتضد بما ذكره الخصاص صار مخصصا لكلام  
المتون والشروح بالمالك ويكون الوقف خارجا عن ذلك فاستأجر الاستيقا  
باجر المثل بشرط عدم الضرر على الوقف اصلا) لكن قد اضطرب كلام  
الخيار الرملي في فتاواه فسارة افقي بهذا وتارة افقي باطلاق المتون والشروح  
حيث سئل في ارض سلطانية او وقف معدة لغراس القنب والتين والاربتون  
وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ارض غارسيها باجرة المثل مادامت الاشجار  
بها وتدفع اجرة مثلها ان شاء رجل بطائفة منها غراسا بعد ان استأجرها  
من له ولاية ذلك مدة سنين عينها باجرة معلومة هي اجرة مثلها ومات  
الموخر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة  
التي تصريف الاجرة عليها او يعظم ضرره بقلع غرسه ولا توجر بعد قلعه  
باكثر من الاجرة المعينة له ام لا) اجاب نعم له الاستبقا حيث لا ضرر على  
الجهة ولزوم الضرر على الغراس ثم نقل خامر عن القنية والبحر ثم قال  
وانت على علم ان الشرع يلبي الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع  
ضرر عليهم وفي الحد يث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار  
والله تعالى اعلم) وفي الخيرية بعد ذلك بغاصل يسير سئل فيما اذا  
استأجر رجل ارض بستان لوقف مدة سنة لزوم عايبا لذيخا والارطبة  
والبقول ونحو ذلك مما ليس لانهائه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة  
هل يقلع من ارض الوقف وتسلم ارض البستان لتساظره ام لا) اجاب نعم  
يقلع وتسلم الارض لتناظر الوقف كما صرح به المتون قاطبة (سئل في ارض  
وقف اجرها الناضر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باقى  
فما الحكم اجاب يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الارض فارغة ان لم تنقص  
الارض بالقلع فان نقصت فلما ظن ان يملك الشجر للوقف بقيته حال

كونه مملوكا جبرا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملكه  
 جبرا ويلزم بالقطع وتسليم الارض للناظر وان تراضا على تجديد الاجارة  
 وايقاء الغرس جازا انتهى (وفيها بعد ذلك سئل في رجل احكر آخر ارضا  
 بمبلغ البناء بها فاحكر المستحكر قطعة منها لرجل ومات المستحكر الاول فهل  
 يبطل الاحكار الاول والثاني بموته ولا يقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم  
 الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع ام لا) اجاب نعم يموت  
 المستحكر بنفسه الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم  
 الارض فارغة كما هو مستفاد من اطلاقهم والله اعلم (وفي الخبرية ايضا  
 قبل ذلك سئل في رجل استأجر ارضا وقفا من متول عليه اجارة طويلة  
 وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ بموته على قول  
 من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس) اجاب قال  
 في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستأجر  
 ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى (واذا قلنا بجوازها على  
 القول المقابل لهذا تنفسخ الاجارة بموت المستأجر والحال هذه فيكلف وارثه  
 قلع الاشجار ان لم يضر بارض الوقف فان اضر بملكه الناظر فيتمه مستحق  
 القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الأئمة الاخيار وعليه اصحاب  
 المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها باجر المثل وان ابى الموقوف  
 عليهم وبمثله صرح الخصاف وهو خلاف ما في المتون والله اعلم انتهى  
 (اقول فهذه الاجوبة كلها سوى الجواب الاول مبنية على ما هو مقتضى  
 اطلاق المتون من ان المستأجر ليس له الاستبقاء بعد فراغ مدته وانفساخ  
 الاجارة بموته ونحوه الا برضى المجر سواء كانت الارض وقفا او ملكا  
 وان كلام القنية والخصاف لا يعارض اطلاق المتون وبهذا يعلم ان ما لاجابه  
 عن السؤال الاول مخالف لاطلاق المتون فلا يعمل عليه ولذا افتي بخلافه  
 في مواضع متعددة (ويمكن الجواب عما افتي به اولابا بداء الفارق وهو ان  
 الارض في السؤال الاول معدة للغرس ولان تبقى في ايدي غارسها باجرة  
 المثل كما هو مصرح به في صدر السؤال فاذا كانت العادة فيها جارية  
 على ذلك فتصير كان الواقف شرط فيها ذلك فيتبع شرطه كالاراضي  
 السلطانية المعدة لذلك ايضا ويكون المستأجر احق بها لان له فيه احق  
 القرار وهو المعبر عنه بالكرار (قال في كتاب المزارعة من الفتاوى الخيرية

سئل في رجل مزارع في اراضي بيت المال والوقف والتماريث ودى قسمها  
للبيات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة  
ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين ام لا وتبقى في يد الابن المتعاطي  
للفلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (اجاب المزارع في الارض السلطانية  
او الوقف او التمار لا يملك الارض وانما هو احق بمنفعةها من غيره حيث لم يكن  
خائنا ولا معطلا لها تعطيلها يضر ببيت المال والوقف فلا تقسم قسمة  
ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يدا بنه المزارع حيث كان  
صالحا كما كان ابوه على وجه الاحقية من الغير والله اعلم) سئل في قرية يزرع  
ارضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من اهل  
القرية واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين  
من الحصة تلقاها عن ابيه بحيث ان مدته ومده ابيه عليها تريد  
على اربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها ويزرعها مدعي ان له  
فيها حصة هل ترفع يده عنها ام لا ولا يملك المدعي رفع يده عنها (اجاب  
لا ترفع يده عنها في الحساوي الزاهدي والقنية له حق القرار  
في ارض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعه  
ليس له حق الاسترداد انتهى بعد ان رمز \* نج \* احوط فاذا كان هذا فحين له  
حق القرار فبا لك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكر دار  
وهو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كبسا بالقرب صرح به  
غالب اهل الفتاوى المعتمدة والكتب الصحيحة المشتهرة به يعلم حكم اراضي  
بلادنا التي بايدى المزارعين فافهم والله سبحانه اعلم) سئل في ارض  
سلطانية او وقف يذرع مداومين على مزارعتها مدة سنين هل ترفع  
يدهم عنها بغير خنجة ماداموا قائمين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا (وهل  
اذا اختار احد مزارعيها الفراغ عنها لمزارع آخر صالح يصح فراغه  
ويسوغ للمفروغ له مزارعتها ام لا) (وهل اذا تركتهم مزارعتها ارضه استراحة  
لتعل الغلة المرغوب فيها سنة او سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره ام لا ما لم  
يكن خائنا او عاجزا ويتركها ثلاث سنين متواليه) (اجاب لا ترفع يدهم عنها  
بغير وجه اذا المقصود منها متوفر من فرع لمزارع صالح فقد اتى بصالح  
ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه والمفروغ له مزارعتها  
ولا ترفع ايدي المزارعين عنها بغير خنجة يأتون بها حيث قالوا بمزارعتها

وادبوا عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لنقل الغلة المرفوعة  
 فيها فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركها ثلاث  
 سنوات متواليات والله تعالى أعلم انتهى (وفي الفتاوى الرحيمة سئل  
 عن أرض من أراضي قرية موقوفة على جهة بر يبدجاعة من غير أهلها  
 يزرعونها ويدفعون قسم خارجها المتولى الوقف مدة تزيد على خمس عشرة  
 سنة فهل للمتولى الوقف أو لغيره من الأحكام انتزاعها من أيديهم ودفعها  
 لأهل القرية أم لا) (اجاب اذا ثبت أنهم فعطلوها ثلاث سنين تنزع من أيديهم  
 وبينة أنها معطلة تقدم لأنها خلاف الظاهر وأما اذا لم تقم بينة على التعطيل  
 وكان كما ذكر فليس لاحد ان ينزعها من أيديهم بغير وجه شرعي فهي  
 كالأرض المحجرة في إباحة التصرف وقد قال عمر رضي الله عنه ليس  
 لمحجر بعد ثلاث سنين حق وبذلك استقر القانون السلطاني المقنن على وجه  
 الشرع الشريف فلا يجوز مخالفة ولي الأمر فضره الله تعالى وإهلك  
 عدوه أمين) سئل عن فلاح مزراع في أرض وقف بالخصصة تركها اختيارا  
 سنين فزرعها آخر باذن من له الأذن والآن يريد التنازل أن يرفع يده  
 عنها هل له ذلك أو لا) (اجاب ليس له ذلك بل لو كان له فيها حق القرار وتركها  
 بالاختيار سقط حقه فبالأولى اذا تركها كذلك وله فيها مجرد حق المنفعة  
 كما صرح بالأولى في الحساوي والقنية وتبقى في يد المزارع الثاني باذن المتكلم  
 عليها والحالة هذه والله تعالى أعلم انتهى (تنبه قد ثبت حق القرار بغير  
 البناء والغرس بان تكون الأرض معطلة فيستأجرها من المتكلم عليها  
 ليصلحها للزراعة ويحرقها ويكسبها وهو المسمى بمسك المسكة فلا تنزع  
 من يده مادام يدفع ما عليها من القسم المتعارف كالعشر ونحوه واذا مات  
 عن ابن توجه لابنه فيقوم مقامه فيها وكذا لو فرغ عنها وفوضها لغيره  
 باذن المتولى لو كانت الأرض وقفا أو باذن نائب السلطان وهو التيماري  
 والزعيم لوسلطانية (وقد رأيت بخط شيخ مشايخنا خاتمة الفقهاء الشيخ  
 ابراهيم السايحاني الغزي المسكة عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الغير  
 (وذكر في الحامدية قبل ذلك انها لا تورث وانما توجه لابن القادر عليها  
 بدون البنت ثم نقل عن مجموعة عبد الله افندي انها عند عدم الابن تعطى  
 للبنت فان لم توجد فلا خيه فان لم يوجد فلا خته الساكنة فيها فان لم  
 توجد فلا مه) وذكر العلاني في خراج الدر المنقش تنقل لابن ولا تعطى البنت

حصه وان لم يتركه ابنا بل بنتا لا تعطى ويعطىها صاحب التيمار لمن اراد  
 وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الاراضي التي تحبى وتفتح  
 لعله تفتح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى للصير بالطابو فالنبت  
 لما كان يلزم حرمانهم من المال الذى صرفوا به وورد الامر السلطاني  
 بالاعطاء لهم لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيؤتى بحماة ليس لهم  
 غرض فالى مقدار قدروا الطابو به تعطيه النبات يأخذن الارض (وايضا  
 في الحامد يفاذا وقع الغوىض بلا اذن صاحب الارض لا تزول الارض  
 عن يد الغوىض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية واذا كانت الارض  
 وقفاً فنفوذها متوقف على اذن الناظر لاعلى اجازة الشورى ولا توجر بمن  
 لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى واذا زرع اجنبى فيها بلا اذن  
 صاحب المسكة ولا وجه شرعى يؤمر بقطع الزرع ويسقط حقه اى حق  
 صاحب المسكة بتركها ثلاث سنوات اختيارا وعند الحنابلة لا تكون المسكة  
 فى الاراضى الموقوفة وانما تكون في الجراية انتهى ما ذكره السايحى في  
 رجحانهم (وفي الحامدية ايضا في مزرعة وقف تعطى بسبب تعطيل قناتها  
 ودورها اجرها الناظر لمن يعنى قناتها ويعمرها من ماله ليكون مرئى له  
 عليه المضرورة الداعية واذا لم يجرها وكسبها بالتراب وتسويتها ليكون له  
 حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء ليكون ذلك ملكا له فانه  
 يصح فيها ارض وقف سليخة غير صالحة للزراعة اذن المتولى رجل بحرثها  
 وكسبها واصلاحها وزراعتها ففعل ذلك في ست سنوات ثم تولى على الوقف  
 آخر يريد رفع يد الرجل عنها بدون وجه شرعى (فاجاب بانه حيث ثبت  
 له حق القرار فيها تبقيد يدهم بلجر مثلها او باداء قسمها المتعارض لجهة الوقف  
 وفيها عن البحر عن القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم  
 في الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بلا صريح الاذن من المتولى دون  
 حفر الخياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يريد الوقف به خيرا (قال مصنف  
 القنية قلت وهذا ان لم يكن لهم فيها حق قرار القرار تاما اذا كان فلا يجرم  
 الحفر والغرس والخياط من ترابها الموجود الاذن في مثلها انتهى (وافى في الحامدية  
 بلنة من قرع عن مشد مسكة في ارض وقف سليخة باجازة المتولى ليس له  
 الرجوع وبانه يتوقف صحة الفراغ في ارض وقف عليها عشر لتجارى على  
 اذن المتولى لاعلى اذن صاحب العشر وبانه اذا كن للميت اشجار ومشد



مسكة في ارض وقف تنتقل لورثته بعده وكذا لو كان في وسطها شجرتان  
كبرتان بخلاف لو كانتا في جانب من الارض كالسنان والجدة اول او كانت  
خالية عن ذلك وكان له ابن ذكر فابنه احق بالتوجه له من غيره (وفيها  
عن النهاية في باب ما يجب فيه الشفعة ان الشفعة تجب في الاراضي التي حازها  
الامام لبيت المال ودفعها الى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والاشجار  
لو بيعت هذه الاراضي فيبيعها باطل وبيع الكر دار اذا كان معلوما يجوز ولكن  
لا شفعة فيها انتهى (اقول) وفي المغرب والقاموس الكر دار بكسر الكاف  
مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من راب نقله من مكان كان يملكه  
ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكر دار ولا شفعة فيه لانه نقلى انتهى (وفي  
الجهنيس لصاحب الهداية رجل اشترى من رجل سكنى له في حاتوت رجل  
آخر مر بكا بمال معلوم وقد اخبره البائع بان اجرت هذا الحاتوت مسنة ثم  
ظهر بعد ذلك ان اجرته عشرة ليس له ان يرده على البائع لان العيب  
في غير المشتري ولصاحب الحاتوت ان يكلف المشتري رفع السكنى وان كان  
على المشتري ضرر لانه شغل ملكه انتهى (وفي الفصل السادس عشر  
من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولي  
ما اذنت له بالسكنى وامره بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بايعه  
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصاته انتهى (قلت ومفهومه انه لو اذن  
المتولي بوضع السكنى ليس له رفعه لان المستأجر ثبت له حق القرار وهذا  
في الوقف فلا يناق مامر عن الجهنيس من ان لصاحب الحاتوت ان يكلف  
المشتري رفع السكنى لان ذلك في الملك بقرينة التعليل بقوله لانه شغل  
ملكه والفرق ان الوقف معد للايجار فاجباره من ذي اليد باجرة مثله اولى  
من اجباره من اجنبى لما فيه من النظر للوقف والنظر للمستأجر الذي وضع  
السكنى بالاذن وثبت له حق القرار بخلاف الملك فان لصاحبه ان لا يوجره  
ليسكنه بنفسه او يبيعه او يرهنه او يهبه او يهبه واستفاد من كلام الجهنيس  
وجامع الفصولين ان السكنى عبادة عن عين قاعة من بناء او حشيب  
تركب في الحاتوت مثلا باذن المتولي تباع وتوهب وتورث فهي من نوع  
الكر دار المتقدم (وقد ذكر في الظهيرية في آخر كتاب الدياوي انواع  
الكر دارات من كر دار الحماو وكر دار العطار وكر دار الكرم ونحو ذلك وبه علم ان  
الكر دار لا يلزم ان يكون متصلا بالارض فيصدق على ما نقل وصوابا مثل كر دار

الخلاق والقهواني والحمامي ويصدق على ما ركب في الخواص مثل الاغلاق  
 والوقوف ونحو ذلك وهذا هو المسمى بالجدك وهذا غير الخلو الذي ذكره  
 في الاشياء فانه بمنزلة شمس المسكة البار وهو وصف لا يحين فائمة فلا يجوز  
 بيعه ولا يورث وإنما ينتقل الى الولد بطريق الاحقية كما مر وما ذكره في الاشياء  
 من جواز بيع الخلو بناء على اعتبار العرف الخاص ردوه عليه وقد الف في رد  
 العلامة الشربلالي رسالة خاصة توضح حيث لم يجز بيع الخلو فلا يجوز بيع  
 المسكة (قال العلامة الشيخ علاء الدين في الدر المختار في اوائل كتاب  
 البيوع مانعه وفي معين المفتي للمصنف فعن ابى الوافية عمارة في ارض  
 رجل بيعت فان بنه او اشجار اجاز وان كرلها او كرى انهار ونحوه مما لم يكن  
 ذلك مما لم يوجب مال لم يجرى (قلت ومعناه ان بيع المسكة لا يجوز وكذا ردها  
 ولذا جعلوا الاك فراغا كالوظائف فلجرح رانتهى كلام الشيخ علام الدين  
 (واما ما في القنية والحاوي الزاهدي من انه ثبت حق القرار في ثلاثين سنة  
 في الارض السلطانية والمالك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره  
 فيها جاز وفي الهبة خلافه ولو تركها بالاختيار تسقط قدمته انتهى  
 فالمراد بحق القرار في قوله ولو باع حق قراره الاعيان المتقومة لا مجرد  
 الامر المعنوي بقرينة قوله في البرازية ولاشفعة في البكر داراي البناوي يسمى  
 بخوارزم حق القرار لانتهى فقسمى البناوي قرار ومثله ما قدمناه  
 عن النهاية) وقد صرح ايضا بهذا المراد العلامة الشربلالي في رسالته  
 ونقل في الخليفة عن حضرة الفتاوى عن خزانة المفتين رجل تصرف في الارض  
 الميزية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا يؤخذ من يده انتهى (وهذا خلاف  
 ما مر عن القنية والحاوي من انه ثبت في ثلاثين سنة في الارض السلطانية  
 والمالك والله تعالى اعلم وتتمام الكلام على هذه المسائل مبسطة في كتابنا  
 العقود المدنية في تفهيم الفتاوى الخامدية فن اراد زيادة على ما ذكرناه  
 هنا فليظروا في باب شمس المسكة ~~هنا~~ (فصل قد ظهر لك بما قررنا من اننا نقلناه  
 عن المتون وغيرها ان استاجر بعد فراغ مدة اجارته يلزمه تسليم الارض  
 وليس له استبقاء ثمنه او غير اسمه بلاوضي المتكلم على الارض الا اذا  
 كان له فيها زرع فانه يترك فيها بلجر لئلا الى ان يدرك لان له نهاية  
 معلومة بخلاف البساتن والفراس واصول الرطبة التي تبقى في الارض  
 لا الى مدة معلومة فليس له استبقاء ذلك بل يقطع ذلك ويسلم الارض فادغة

مالم يكن في القطع ضرر على الارض فلن الموحى بملك ذلك جبراً على المستأجر  
 بتمتة مقلوعاً الا ان يراضى على بقاءه (وعلمت ان هذا شامل للارض للملك  
 والوقف الا اذا كانت ارض الوقف معدة لذلك كالقري والمزارع التي  
 اعيت للزراعة والاستبقاء في ايدي فلاحها الساكنين فيها والخارجين  
 عنها باجرة المثل من الدراهم او بقبض من الخسارج كنصفه وربعه ونحو  
 ذلك بما هو قائم مقام اجرة المثل ومثل ذلك الاراضى السلطانية فان ذلك  
 كله لا يتم عمارته والاتقائه المعتبر لابقائه بايدي المزارعين فانه لو لا ذلك  
 ما سكن اهل القري المذكورة فيها فاقامهم اذا علموا انهم اذا فعلوا الارض وكروا  
 انهارها وغرسوا فيها اخذت منهم واخرجوا منها ما فعلوا ذلك  
 ولا سكنوها فكانت الضرورة داعية الى بقاءها بايديهم اذا كان لهم  
 فيها كبردار او مشد مسكة ماداموا يدفعون اجرة مثلها ولم يعطوها ثلث  
 سنين كما مر لان تعطيلها اقل من ذلك قد يكون لاستراحة الارض حتى تغل  
 الغلة المقصودة فان عطلوها اكثر سقط حقهم ودفعوا لغيرهم وكذا لو امتنعوا  
 من دفع اجرة المثل او ما قام مقامه من القسم المتعارف والافهم احق من غيرهم  
 رعاية للجائنين ودفعاً للضرر عن الفريقين فان بذلك يحصل النفع لهم  
 ولجهة الوقف او الميرى (ومثل ذلك الحيوانيت الدكاكين الموقوفة المعدة  
 للاستغلال اذا كان فيها للمستأجر سكنى موضوع باذن المتولى مقام  
 المستأجر بعمارتها وتبشيره فيها حتى القراءه وصار له فيها الكردار  
 المعبر عنه في زماننا بالحدك كما مر لا يتزعم من يده ولا توجر لغيره مادام يدفع اجرة  
 المثل والمراد باجرة المثل فيها هو ما تستأجر به اذا كانت مخالية عن البناء (ففي وقف  
 البحر الواقع عن المحيط وغيره جازية وقف وعمارته ملك رجل ابى صاحب  
 العملة ان يدر يستأجر بها غير مثله ينظر ان كانت العمارة لو رفعت يستأجر باكثر  
 مما يستأجر صاحب العمارة فكيف رفع العمارة ويوجر من غيره لان التفصيلان  
 عن اجرة المثل لا يجوز لغير ضرورة وان كانت لا تستأجر باكثر مما يستأجر به  
 لا يكف وتترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة (وفي فصول العمادى  
 واقعة الفتوى استأجر عرصة موقوفة من المتولى مدة ياجر المثل ونحو عليها  
 باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على اجرة تلك المدة للجهة المستقبلة  
 فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو اولى نعم هو اولى تستحق يعني  
 صاحب البناء اولى بالاجارة اذا رضى بالزيادة بعد انتهاء المدة لان له حق

القرار فلا يكلف بالقلع (اقول) وينبغي ان يقال مثل ذلك في مشد المسكة  
 فان صاحب المشد وان لم يكن له في الارض عين قائمة لكن له فيها تعب  
 وخدمة حيث حرنها وكرمها وكرى انهارها حتى صارت قابلة للزراعة  
 فتعتبر اجرة مثلها على تقدير كونها مهتلة خالية عن ذلك الذي فعله فيها  
 فيؤخذ منه بقدر وكذا من قام مقامه من واد او مفروغ له ومثل ذلك  
 ينبغي ان يقال في الجدة فتعتبر اجرة الخانوت خالية عن جدك القام فيها  
 وعما انفقه عليها حتى صارت قابلة لتجارت التمايع (وهذا كله غير واقع  
 في زماننا فان صاحب المشد او الجدة لا يدفع اجر المثل ولا نقصه بل ولا  
 عشرة ومثله صاحب الفراس والبنا في البساتين ونحوها وهو المسمى في عرفنا  
 صاحب القيمة وسبب ذلك صارا الجدة يباع بثمن كثير ويرغب المشتري في ذلك  
 لعله يانه يدفع اقل من عشرة اجرة الخانوت ويشتري الجدة الذي يساوي  
 في نفسه شيئا كثيرا بثمن كثير جدا هو في الحقيقة ممن الخانوت وكذا القيمة المعروفة  
 في البساتين (قال العلامة قتالي زاده في رسالته المولفة في الاستبدال ان مسائل  
 البناء على ارض الوقف والفراس عليها كثيرة الوقوع في البلدان خصوصا  
 دمشق فان بساتينها كثيرة واكثرها اراضي او كاف غرس عليها المستأجرون  
 وجعلوها املاكا واكثر اجاراتها باقل من اجر المثل اما ابتداء واما بزيادة  
 الرغبات وكذلك جوانيت البلدان فاذا طلب المتسولي او القاضي رفع  
 اجاراتها الى اجر المثل يتظلم سكانها ومستأجروها ويزعمون انه ظلم عليهم  
 وهم ظالمون وبعض الصدور والاكابر ايضا قديما ووثنيهم ويزعمون ان  
 هذا تحريك فتنة فيجب على كل قاض عادل عالم وكل قيم امين غير ظالم  
 ان ينظر فان كان بحيث لو رفع وبقيت الارض ايضا نفية يستأجرها  
 المستأجرون باكثر بزيادة لا يتفاين فيها الناس وثبت ذلك بخبر اثنين خبيرين  
 يقول لصاحب البناء اما ان تفسخ وترفع البناء والفراس او قبلها بهذه الاجرة  
 فان قبلها تبقى الاجارة والا يرفع بناءه وغرسه وقما يضر رقعته بالارض  
 فلا يبالي به الى آخر ما قال رحمه الله تعالى فعلم بهذا ان هذه علة قديمة ولا  
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (المقصد في تحرير ما هو المرام من هذه  
 الكلام حيث علمت ما قررناه من كلام علماءنا ظهر لك انه اذا قررت مدة  
 اجارة المستأجر وليس له في الارض كردار من بناء او غراس او كس ولا مشد  
 مسكة ويجب عليه تسليم الارض الموقر اذا امتنع من ايجارها له وليس

المستأجر ان يقول انا احق باستجارها لانها كانت بيدي اذ لا قابل بذلك  
من اهل مذهبنا ولا وجه له اصلاح ما يلزم على ذلك من الضرر والاستيلاء  
على الاوقاف ونحوها بلا مسوغ شرعي حيث تبقى الارض بيده مدة طويلة  
لا يقدر الموجه على استجارها لغيره ويتحكم به المستأجر وربما كان مقلسا  
او سبيء المعاملة او متعلبا لا يقدر الموجه على تحصيل الاجرة منه مع انه اذا كان  
المستأجر او وارثه كذلك وكان له في الارض كردار من بناء وغراس يؤمر  
بالقطع وتسليم الارض للموجه كما قدمناه عن حاشية الخبر الرمي (وصرح  
في الاسعاف وغيره بانه لو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ  
القاضي الاجارة ويخرج من يده انتهى فهذا اذا كانت مدة اجارته باقية  
فكيف اذا فرغت وانقضت ولم يبق له فتح الحق اصلا وهذا ايضا  
اذا كان يدفع اجرة المثل تماما فكيف اذا كان لا يستأجر الا بدون اجرة  
المثل وبهذا ظهر غلط ما يستقده كثير من اهل زماننا من ان المستأجر الاول  
احق ويسمونه ذا اليسر ويقولون لو او جرت لغيره لا يصح الاستجار ومثلاً  
غلطهم ما وقع في بعض الكتب فيما لو زادت اجرة المثل في اثناء المدة من ان  
المتولى فيسخ الاجارة واستجارها لغيره الا اذا رضى المستأجر الاول بدفع الزيادة  
فانه يكون احق من غيره (قال في البهر من كتاب الوقف وحاصل كلامهم في الزيادة  
ان الباسكن لو كان غير مستأجر او مستأجرا اجارة فاسدة فانه لاحق له وقبل  
الزيادة ويصرح ويسلم المتولى العين الى المستأجر وان كان مستأجرا اجارة  
صححة فان كانت الزيادة تستافهي غير مقبولة اصلا وان كانت زيادة اجرة  
المثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الاحق  
والا اجرها من الثاني انتهى (فقد شرط لكون الاول احق شرطين) (الاول  
كونه مستأجرا اجارة صححة ومن شروط صححتها كونه مستأجرا من ابتداء  
باجرة المثل فلو بدونه بفن فاحش كانت فاسدة فيوجرها اجارة صححة  
من الاول او من غير باجر المثل كما في الدر المختار من الاجازات وهو المذكور  
في عامة الكتب كما في حاشية المحمدي على الاشياء (والثاني ان يقبل الزيادة  
فان لم يقبلها او كانت بقدر اجر المثل لا زيادة ضرر وتعت توجر من غيره واما  
ما في الثالث عشر من جامع الفصولين لو اجرة باجر مثله ثم زاد اجر مثله  
لا تفسخ ولو اجره باقل وجب الاقل فلو زاد اخر فله ان يفسخ الاول  
الا ان يستأجره الاول باجر مثله انتهى (فلا ينافي ما قلناه لان مراده بالاقل

ما كان يغبى فاحس تكون فاسدة وله ان يوجرها من غيره كما سيأتى  
 عن الطائفة وهل عليه قوله وجب الاقل اذ لو كان غنيا فاحشا يلزمه اتمام  
 اجر المثل كما مر حوله (اقول وموجه كونه احق من غيره فيما اذا كان مستأجرا  
 اجارة صحيحة وزادت اجرة المثل في اثناء المدة ورضى بدفع الزيادة هو  
 لن زيادة اجرة المثل في اثناء المدة عمله لتمكن المجرم من دفع الاجارة لدفع  
 الضرر عن الوقف فاذا قبل المستأجر الزيادة ورضى بدفعها فقد زال الضرر  
 وانتفى العلة المسوغة للفسخ فيكون احق من غيره لان عقد اجارته كان  
 صحيحا في الابتداء والمدة باقية لم تفرغ ولكنه عرض في الانتهاء على سوغ  
 ففسخ ذلك العقد الصحيح فاذا انتفى العلة المسوغة للفسخ بقوله الزيادة  
 فكأنه لم يعرض ذلك المسوغ اصلا فيمضي على عقده الصحيح او يفسخه  
 فيه ويحدد له عقده الآخر بالاجرة الثالثة الى انتهاء مدته فاذا انتهت المدة لم يبق  
 له حق فح ينخير المجرمين ابقائها معه بتجديد عقده آخر لواجارها لغيره  
 بأجر المثل الا اذا كان له فيها حق القرار فلا توجر ثانيا من غيره لانه  
 وان انتهت مدته وفرغ عقد اجارته لكن له فيها حق آخر فيكون ايجارها  
 لغيره تصفيا لحقه فتوجر منه بلجر المثل وكلما زاد اجر المثل زاد عليه فاذا قبل  
 ذلك يكون احق ويكون غيره رعاية للجانبين بجانب جهة الوقف وبجانب  
 المستأجر على ما قدمناه واما اذا لم يكن له فيها حق القرار وفرغت مدة اجارته  
 فلا قائل بانه احق من غيره وانه يلزم المجر ايجارها منه فان هذا مخالف  
 لما اطبقت كتب ائمتنا وشروحا وفتاوى من انه بعد انتهاء المدة يلزم  
 المستأجر خصالهم الارض فارغة وقطع بنائه وغيره الا اذا كانت معدة  
 لذلك وثبت له فيها حق للقرار كما عرفت من اثناء اصيل القتلى ذلك  
 فبق ما عداه داخلا في اطلاق عبارات المتون والشروح (واما مسئلة  
 زيادة الاجرة فهي غير داخلية في كلام المتون وغيرها لانها مصورة فيما اذا  
 زادت اجرة المثل في اثناء المدة لابعادتها فاذا كانت الزيادة في اثناء المدة  
 كان المستأجر الاول احق اذا قبل الزيادة لان له حقا وهو بقاء عقد  
 اجارته الصحيح كما اشار اليه في الفتاوى الرحيمية بقوله فان قبلها فهو الاحق  
 لحقه القائم انتهى ولذا لو كان عقده فاسدا لم يكن احق من غيره مع انهم  
 يعاملون الفاسد معاملة الصحيح في كثير من المواضع وهنا لم يعاملوه معاملته  
 فكيف اذا فرغت مدة عقده ولم يبق له عقد اصلا لا صحيح ولا فاسد فكيف

يسوغ لعاقل فضلا عن فاضل ان يقول انه الحق من غيره ولا يخرج الارض  
من يده مادام يطلب ايجارها ولو في مدة خمسين سنة مثلاً حتى يتوصل الى  
دعوى ملكيتها ويحكم في الوجز و يرفع عليه لعله انه لا يمكنه ان يخرجها  
من يده (فان قلت يمكن ان يكون اهل زماننا قاسوا هذه المسئلة على مسئلة  
ما اذا زاد اجر المثل في اثناء المدة وقبلها للمستأجر) قلت القياس له شروط  
مقرره في كتب الاصول منها وجود الجامع بين المقيس والمقيس عليه وقدره  
علمت بمقررنا انما الفرق الواضح بين المستأجرين فالا جامع بينهما على ان القيلس  
وظيفة المجتهد المطلق او المجتهد المقيد كاصحاب الامام وليس زماننا سلطانا  
اجتهاد الا ترى ما ذكره في الخلاصة من ان فقهاء من الفقهاء قال للصهر  
الشهيد انت مجتهد فقال ايها الفقيه ذهب الاجتهاد مع اهله ولنا اذا عرفت  
اقوال العلماء وحكيها على وجهها فاي نعمة اعظم منها وقال ايضا في كتاب  
القضاء القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم وظهرر وليدة ان الحكم  
بجلا فيها فالخصومة للمدعى عليه يوم التهمة على القاضي وعلى المدعى لان  
القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى  
آثم باخذ المثل انتهى فاذا لم يكن الصدر الشهيد مجتهدا وقال ان الاجتهاد  
ذهب مع اهله مع علو مقامه في العلم والفقه وقد استشهد في سنة خمس  
وثلاثين وخمسائة وتوفي صاحب الخلاصة في سنة سبعين وخمسائة  
فا بالكل باهل زماننا هذا (وقد نقلوا عن ائمتنا انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا  
حتى يعلم من اين قلنا اي حتى يعلم المفتي دليل الحكم وجهه فاذا كان دليله  
القياس على غيره مثلاً وعرف وجه الخلقة بالمقيس عليه يكون قد عرف  
عله الحكم فاذا وقعت حادثة وجدت فيها تلك العلة بعينها يعلم انها من جنسها  
ذلك الحكم الذي قاله المجتهد بخلاف ما اذا لم يعلم العلة فانه يكون الى الخطأ  
اقرب منه الى الصواب كما في مسئلتنا ههنا فان الفقهاء قالوا اذا زادت اجرة  
المثل في اثناء المدة وقبل المستأجر الاول الزيادة فهو احق واهل زماننا سمعوا  
ان للمستأجر الاول انما قبل الزيادة فهو احق خطا ولذا فرغفتة بتجارة  
كان احق اذا قبل الزيادة ايضا فخطا وحيث لم يعرفوا وجه الاحقية  
في المسئلة النصوصية وهو كون مدته باقية وقبوله لما هو عليه لفسخ الموبخر  
عقد الاجارة وانه يقبوله ذلك لتناول علة الفسخ فيكون احق وهذا الوجه  
لم يوجد فيما اذا فرغت المدة ونظيرة الخلل ائمتنا الثلاثة اتفقوا على انه لا يجوز



أخذ الاجرة على تعليم القرآن وغيره من الطاعات ثم جاءهم بعدهم  
 من المتأخرين من فافتوا بجواز الاجرة على التعليم وعلى الاذان والامامة  
 لان المعلمين في الصدر الاول كان لهم عطايا من بيت المال تقوم بكفايتهم  
 وكذا المؤذنون والائمة ثم انقطع ذلك وآل الامر الى ان المعلمين ونحوهم اذا  
 اشتغلوا بذلك لا يمكنهم تحصيل ما يكفيهم ويكفي عيالهم الا باخذ الاجرة  
 فافترى المتأخرون بجواز اخذ الاجرة خوفا على القرآن من الضياع وعلى  
 الاذان والامامة اللذان هما من شعار الدين لعلمهم بان الامر لو كان كذلك  
 في الصدر الاول لقال ائمتنا الثلاثة بجواز اخذ الاجرة لهذه الضرورة  
 وهي خوف الضياع فاذا كانت هذه الطلة سببا لمخالفة المتأخرين لاصل  
 المذهب كيف يسوغ لاحد ان يقول بجواز اخذ الاجرة على جميع الطلعات  
 الخاقا لها بالتعليم والاذان والامامة مع عدم الجامع وهو خوف الضياع  
 (وبه ظهر خطاه من قال ايضا بجواز الاجرة على تلاوة القرآن واهداه  
 ثوابها للميت فان منشؤه الغفلة عن وجه ما قاله المتأخرون من الضرورة  
 المذكورة وانت تعلم انه لا ضرورة لاخذ الاجرة على مجرد التلاوة واهداه  
 ثوابها للميت فانه لا يلزم من منع ذلك ضياع القرآن فكيف يسوغ مخالفة  
 المذهب الذي عليه ائمتنا الثلاثة بدون وجود الطلة التي هي سبب مخالفة  
 المتأخرين الا ترى انه لو انتظم بيت المال وصار للمعلمين والائمة والمؤذنين  
 عطايا مائة تكفيهم كما كان في الصدر الاول لا يمكن المتأخرين ان يقولوا بجواز  
 اخذ الاجرة فانهم لم يخالفوا المتقدمين الا لهذه الضرورة فاذا زالت البلة  
 لم يبق وجه للمخالفة فمن علم وجه قول المتأخرين وعرف من اين قالوا علم  
 قطعاه لا يجوز اخذ الاجرة على التلاوة المجردة ولا على نحو الصوم والصلوة  
 ومن لم يعلم ذلك قال برأيه ما قال لوركب متن عميا توقفه في الاهوال (ثم اعلم  
 ان ما ذكرنا من ان المستاجر الاول احق بمبنى على ان المتولى له فسخ الاجارة  
 بالزيادة العارضة في اثناء المدة وهي رواية شرح الطحاوي ما على رواية  
 اهل سمرقند من انه ليس له الفسخ لان العبرة لا ابتداء العقد فلا يتأتى القول  
 بانه احق من غيره بالاستيجار لان عقد اجارته باق لا يمكن فسخه  
 (قال في الحاشية من كتاب الاجارات المتولى اذا اجر حمام الوقف من رجل  
 ثم ساء آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجرا الحمام من الاول  
 آجره باجرة مثله او بتقصان يميز يتغابن الناس في مثله فليس للمتولى



ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى  
بما لا يتساوى فيه تكون فاسدة وله ان يواجرها اجارة صحيحة  
اما من الاول او من غيره باجرة المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر  
وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد اجر مثلها كان للمثولى ان  
يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستأجر المسمى كذا ذكره الطحاوى  
انتهى (وفيها ايضا من كتاب الوقف في فصل اجارة الوقف رجل استأجر  
ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت السنة الثانية  
كثرت رغبات الناس وازداد اجر الارض فالواليس للمثولى ان ينقض الاجارة  
لتقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد وقت العقد كان  
المسمى اجر المثل فلا يعتبر التعين بعد ذلك انتهى فقد مشى اولا على رواية  
شرح الطحاوى وثانيا على رواية اهل سمرقند (وفي الذخيرة اذا استأجر  
ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى حازت الاجارة  
فرخصت الاجرة لا تفسخ واذا زاد اجر مثلها بعد مضي مدة على رواية اهل  
سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوى يفسخ ويحدد العقد  
والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى واذا كانت الارض بحال لا يمكن فسخ  
الاجارة بان كان فيها زرع لم يستحصل بعد فالى وقت زيادته يجب المسمى  
بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادته الاجر تعتبر  
اذا زادت عند الكل هذه الجملة في مزارعة شرح الطحاوى انتهى (وقد ذكر  
هذه المسئلة في انفع الوسائل واكثر ما فيها من النقول عن كتب ائمتنا المعتبرة  
فيهم من اقتصر على رواية شرح الطحاوى كفاضيحان في الاجارات  
وصاحب القنية والبدائع والنبائع وغيرهم ومنهم من اقتصر على الرواية  
الاخرى كفاضيحان في الوقف والخاص في فتاويه والحسام الشهيد  
في واقعاته وصاحب خزائن الاكل وصاحب الاحكام ومنية المفتي  
والحبيط ومنهم من ذكر الرويتين كصاحب الذخيرة وشمس الفتاوى وليس  
في شيء مما نقله عن هذه الكتب ذكر العرض على المستأجر الاول ولا ذكراته  
احق (نعم ذكر ذلك في جامع الفصولين فقال ولو غلت الاجرة لا تفسخ في رواية  
لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وتفسخ في رواية ويحدد العقد والى وقت  
الفسخ لزوم المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اولى  
من غيره ولولم يمكن فسخ العقد بان كان فيها زرع فالى وقت زيادته لزوم

السمى الاول وبعد الزيادة يجب اجر مثلها وزيادة الاجرة تعتبر لوزايت  
عند الكل حتى لو زاد واحد نعمتنا لا تعتبر هذه الزيادة انتهى وعليه مشي  
صاحب البحر كما قدمناه وتبعه تليذه التمر تاشي في متن التتوير من كتاب  
الوقف وقد يقال ان ما صرح به في جامع الفصولين هو مرادهم وان  
سكتوا عنه لان قولهم على رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجدد العقد  
يشير الى تجديد مع المستأجر الاول وفائدة التجديد انما به بالزيادة العارضة  
لانه قبل الفسخ لا يلزمه الا السمي والمراد بالفسخ والتجديد قبول المستأجر  
الزيادة من وقتها لانه لا يكون الا بالرجوع عن العقد الاول الذي كان بدون  
هذه الزيادة لكن الظاهر ان الفسخ غير لازم ويكون قبوله الزيادة بالعقد  
الاول بمنزلة زيادة المشتري في ثمن البيع فانها تلزم بدون فسخ العقد (نعم  
يلزم الفسخ لو امتنع من قبول الزيادة لتو جرم من غيره ثم ما ذكر من هاتين  
الروايتين قال بعض العلماء انهما قريبتان من التساوي في القوة والرجحان  
ولم اذال ترجيح للصريح الا فيما نقله في انفع الوسائل عن فتاوى برهان  
الدين ابى المعالي محمود بن عبد العزيز انه يفتي بان له فسخ العقد اى فهو  
ترجيح لرواية شرح الطحاوي لكن لو حكم حنفى او غيره برواية اهل  
سمرقند كان مجمعا عليه وليس لحنفى آخر نقضه انتهى (قلت لكن صرح  
في اجازات الدر المختار بان المختار قبول الزيادة فيفسخها المتولى فان امتنع  
فالقاضى ثم قال بعد اسطر للمتولى ففسخها وعليه الفتوى (وقال في شرح  
الملتقى اما على رواية شرح الطحاوي فيفسخ وتجدد للآتى من الزمان وهو  
الصحيح وعليه الفتوى انتهى) قلت وبه افتى في الخيرية وهو الموافق  
لقولهم انه يفتى بما هو انفع للوقف (وفي اجازات متن التتوير وشرحه  
الدر المختار وكذا يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه  
حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة لفا حشة نظر للوقف وصيانة لحق  
الله تعالى حاوى القدسى انتهى ويشير الى هذا قول الابداع اجردا را  
هى ملصكه ثم خلا اجرا لدار ليس له ان يفسخ العقد الا في الوقف  
فانه يفسخ نظرا للوقف انتهى ومقتضى هذا انه لو حكم قاض حنفى براوية  
عدم الفسخ لا ينفذ حكمه لان القاضى ليس له الحكم بخلاف معتد مذهبه  
كما صرحوا به (الخاتمة فيما استتبعه المقام ويحسن به الختام وهوانه لو ثبت عند  
الحاكم وقت العقد ان الاجر هو اجر المثل فهل تقبل الزيادة بعده ام لا ذكر

في الدر المختار انه تقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد بانها اجر المثل وعزاء  
في شرح الملتقى الى انفع الوسائل وقال واعتمده في الاشياء وغيرها فيفسخها  
التولي فان امتنع فالقاضي ثم قال وقد خالف فيه شيخ شيخنا الخاتوني في فتاويه  
بحرم بان بيته الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل  
وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب انتهى (قلت  
فليحفظ هذا فانه اكثر وقوعا واقل وقوعا انتهى) (اقول والظاهر انه اشبه  
عليه الامر فان ما في النفع الوسائل هو ما لو شهدت البيعة ان الاجرة في ابتداء  
العقد اجرة المثل وحكم بها الحاكم ثم زادت الاجرة في اثناء مدة العقد زيادة  
معتبرة عند المكل وشهد اهل الخبرة بذلك تقبل والتولي الفسخ وما في الخاتوني  
هو ما لو شهدت البيعة الثانية بان الاجرة التي كانت وقت العقد دون اجرة  
المثل فاجاب بقوله اجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضي القضاء الختفي  
بان بيعة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل  
بها القضاء فلا تنقض واجاب الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وقاضي القضاء  
احمد بن البخار الحنبلي بحواشي كذلك فاجبت نعم الاجوبة المذكورة  
صححة انتهى كلام الخاتوني (ووجهه ما قالوا من انه اذا تعارضت البيعتان  
وسبق القضاء باحدهما لا تسمع الثانية وهنا كذلك تعارضت البيعتان في شيء  
واحد وهو الاجرة الواقعة في ابتداء العقد في انها اجرة المثل او دونها  
وسبق القضاء بالاولى فلا تسمع الثانية بخلاف ما اذا شهدت الثانية بان اجرة  
المثل زادت زيادة معتبرة في اثناء المدة فانها تسمع لانها شهدت بامر عارض  
غير ما شهدت به البيعة الاولى فلم تعارض البيعتان كما لا يخفى (نعم افق الخاتوني  
ايضا بانه لو حكم الحاكم بان الاجارة وقعت ولا باجر المثل بعد دعوى وقوعها  
بدون اجرة المثل ثم ادعى عند حنبلي بان اجرة المثل قد زادت لحكم الحنبلي  
بحجة الاجارة وعدم قبول الزيادة بسبب تغير اجرة المثل لان العبرة لوجودها  
في وقت العقد فانه يصح وليس للحنفي نقض الاجارة بالزيادة كما لو حكم  
الحنبلي بحجة الاجارة الطويلة بعد ان وقعت الدعوى بانها فاسدة فانه  
ليس للحنفي لبطلانها ايضا لوجود حكم الحنبلي بعد الدعوى بخصوص  
الحادثين انتهى (ملخصا) وانت خير بان عدم قبول الزيادة هنا بسبب حكم  
الحنبلي المرافع للخلاف لا يسبب كون البيعة الاولى اتصل بها القضاء فلا يخالف  
هذا ما افق به اولا كما علمت (لا يقال ان حكم الحاكم اولا يكونها اجرة المثل

وبصححة العقد ما نفع لدعوى الزيادة العارضة لتضمنها فسخ العقد المحكوم  
بصحته لا نأقول حكمه ولا بما ذكر لا يمنع اعتبار ما يعرض كالوعرض موجب  
للفسخ غير الزيادة العارضة وقد صرح بذلك الخاتوني ايضا في فتاويه فقال  
ولا يمنع لحاكم الخفي من قبول الزيادة حكم الحنبلي بصححة الاجارة ولو وقعت  
بعد دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة اخرى لم يقع الحكم  
بها انتهى (قلت وكذا لو حكم الحنبلي ايضا في ابتداء العقد بصححة الاجارة  
وبعد انفسا خها بموت احد المتعاقدين او بالزيادة العارضة لان الحكم  
لا يصح الا بعد تقدم دعوى من خصمين وعدم الانفساخ بالموت او بالزيادة  
العارضة لم يقع فيه التخاصم اولا ولا يصح الحكم به الا اذا مات احدهما  
او زادت الاجرة فادعى خصم على آخر عند الحاكم الحنبلي مثلا بالفسخ فحكم  
بعد مد فلهذا حكم صحيح يمنع الخفي من الحكم بخلافه لانه وقع بعد حادثة  
(قال في الفتاوى البدرية ان القضا في حقوق العباد يشترط له الدعوى  
والمخاصمة الموصلة له شرعا على وجه تحصل المطابقة بين الدعوى والجهة  
والمقضى به الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعي وليس للقاضي ان يتبرع  
بالقضا بين اثنين فيما لم يتخاصما اليه فيه وان حصل بينهما التخاصم فيما  
لا تعلق له بذلك في الجملة انتهى) وفي رسالة العلامة فتاى زاده ولا يكفي  
في ذلك ان يعقد الاجارة ولا عند الحاكم لا يرى فسخ الاجارة بالزيادة العارضة  
ولا كتابته في صك الاجارة ولا قوله في صك الاجارة انه ثبت عندى  
انها اجرة المثل ولا قوله الغيت الزيادة العارضة فلا يفسخ بها ان وقعت  
لان هذه في الحقيقة كلها فتاوى لا احكام نافذة لان الحكم النافذ الذي  
يجعل المختلف فيه متفقا عليه هو ما يكون على وجه خصم جاحد كما ثبت  
في موضعه انتهى والله سبحانه اعلم (تمه) ذكر في شرح الاشباه لليرى  
عن الحاوى الحصرى اذا زاد اجر المثل زيادة فاحشة كان للمثولى ان يفسخ  
الاجارة وان زيادة الفاحشة مقدرة بنصف الذى اجر اولا لان الاجارة  
تتعد ساعة فساعة حيث وجدت النفعة انتهى وتقل ذلك العلامة  
فتاى زاده عن الحاوى ثم قال وهذا قول لم نره لغيره والحق ان كل  
ما لا يتقاي الناس بمثله فهو زيادة فاحشة نصفا كانت او ربعا وهو ما لا يدخل  
تحت تقويم المقومين في المختار انتهى (قلت ويؤيده ما فى البحر حيث قال  
ولعل المراد بالزيادة الفاحشة ما لا يتقاي الناس فيها كما فى طرف التقصان

فانه جائز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلاً وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنقص كما لو اجرها المتولى بتسعة فانها لا تنقص بخلاف الدرهمين في الطرفين انتهى ويؤيده ايضا ما في اليرى عن الفيض لو اجر بثمانية واجر مثله عشرة تنسخ انتهى لكن ذكر في البحر ايضا عن القنية ما نصه وفي القنية في الدور والخوانيت المسئلة في يد المستأجر يمسكها بغبن فاحش نصف المثل او نحوه لا تعذر اهل المحلة في السكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجرة المثل ويجب عليه اجر المثل بالغاما بلغ وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر الاجر المسمى انتهى فقوله نصف المثل او نحوه يؤيد ما في الحاوى الحصري لكنه يفيد عدم التقدير بالنصف بل هو او ما يقاربه ولعل في المسئلة روايتين والمشهور الآن بين الموثقين التقدير بالخمس وفي الفتاوى الخيرية ما يفيد الا حوط الانفع للوقف ما في البحر والفيض والله سبحانه اعلم وهذا آخر ما يسره المولى سبحانه وتعالى على عبده الحقير في ربيع الثاني من شهور سنة ست واربعين ومأتين والى الحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم

﴿ تحيير التحرير في ابطال القضا بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير ﴾  
 ﴿ تأليف سيد التحرير الشيخ محمد عابدين ﴾  
 ﴿ راحة الله عليه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لوهاب العقل \* الذي ميز به اهل العلم على اهل الجهل \* وجعله خيرا شاهدا عدل \* على ثبوت ما صح بالنقل \* لا نقاذ من زل وعن الطريق ضل \* والصلوة والسلام على ذى المقام الاجل \* الحائز لقصات السيق في مضمار كل فضل \* وعلى جميع الآل والاصحاب والاهل \* عدد كل وابل وطل ما لى محرم واهل ( اما بعد فيقول الفقير الى رحمة رب العالمين محمد عابدين كان الله له خيرا معين ورحم والديه ومشائخه والمسلمين \* انه قد ورد

على من نثر صيدا سؤال وجوابه لمقبتها محصله صحة الفهم بخيار الغبن بلا  
 نفي وروحة حكم القاضي بذلك فكتبت في جانب الجواب بما يخالفه ولم اطول  
 الكلام في بيان التوجيه والتعليل لعلمي بان من يتصدر للافتائين فنية القليل  
 فلما وصل اليه ذلك جمع له اخوه النائب في صيدا وريقات سماها الرد المسند  
 على من يقول ان القول بالرد بالغبن الفاحش مطلقا غير معتمد كسب فيها  
 السؤال وجواب اخيه وجوابي الذي يخافه وكتب في الرد على جوابي ما ظهر  
 لفهمهما مما لا يقبله ولا يرضيه كل فقيه نبيه وارسلاهذه الوريقات الى بعض  
 الناس ممن له في زعمهما في هذا الشأن احساس فاثني عليهما وضوب رأيهما  
 ونسب جوابي الى المناقضة والفساد والاستدلال على ما ينفي المراد واخبرني من  
 جاني بالسؤال ان معه كتابا رسل اليه مشتملا على الطعن والذم في الفقير وطلب  
 مني الجواب عما قاله هؤلاء الطاعنون بلا تصور ولا تدبير وخال على كثيرا  
 وانا امتنع لاشتغالي بما هو اهم وخوفا من ضياع الوقت بخطاب من لا يفهم  
 فلما لم اربدا من الجواب لازها في الباطل واظهار الحق والصواب جهت  
 هذه الرسالة (وسميتها تحيير التقرير في ابطال القضا بالفسخ بالغبن للفاحش  
 بلا تقرير وقيدت التسمية بقولي بلا تقرير لاني ما قبلت بمنع الرد مطلقا كما تعلمه  
 في اثناء التقرير حيث اذكر حاصل السؤال وجواب ذلك المفتي وجوابي  
 واعتراض اخيه على جوابي ثم اعقب ذلك بما في كلام هؤلاء الطاعنين  
 من العوار وان ما بنوه على شفا جرف هار (فاقول ويحوله تعالى اصول  
 حاصل السؤال في دار مشتركة بين قصر والغبن باع البائعون حصتهم  
 زيد وباع وصي القصر حصتهم زيد ايضا وحرر ذلك في حجة فيها الابرا  
 من الغبن الفاحش والمسوغ الشري في حصة القصر وان الثمن ثمن المثل  
 والآن ادعى البلغ والوصى على المشتري بالغبن الفاحش فهل تسمع دعواهما  
 وللقاضي الحكم بفسخ البيع حيث رآه انفع للقصر ولا عبرة لما كتب في الحجة  
 بل العبرة لما في الواقع وهل الرد بالغبن الفاحش قول صحيح في المذهب وهل  
 تقدم بينة الغبن على بينة المشتري ان الثمن ثمن المثل (وحاصل الجواب نعم  
 تسمع الدعوى المذكورة ولا يمنع ما ذكر في حجة البيع واذا انكر البلغ الابرا  
 فالبينة على المشتري كما افتي به الخبر لملي حيث قال تسمع دعوى اليتيم وتقبل  
 بينته على ان البيع كان بالغبن الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك  
 التبايع ولو اقام المشتري بينته ان القيمة مثل الثمن واقام اليتيم بينته الغبن فيينة

الغبن اولى انتهى (وذكر في سؤال آخر في وصي قاض باع كرا المهر زوجة  
 الميت وعزل الوصي واقيم غيره فادعى انه بغين فاحش وبرهن على ذلك فاجاب  
 نعم تقبل البيعة انتهى (وذكر في جواب سؤال آخر ان تقديم بيعة الغبن مذكور  
 في البرازية والحلاصة ومثمل الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه  
 الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للشيخ من الاقوال فكان عليه  
 المفعول انتهى (فاذا رفع كل من البالغ والوصي او خصم عنهما امرهما الى  
 قاض وثبت الغبن وحكم القاضى بانفساخه حيث رآه انفع لجهة القصر صح  
 حكمه ونفذ قضاؤه لما سمعت من النصوص الصريحة بان دعوى الغبن  
 مسجوعة والقاتلون بالزاد بالغبن كثيرون اقوالهم معتدة (قال الخيرانلى  
 واما الزاد بالغبن الفاحش فقد افتى به كثير من علمائنا مطلقا ومع الغرور اجمع  
 المتأخرون عليه وعللوا الاول بانه ارفق بالناس فلورأه القاضى وحكم به نفذ  
 اذ هو قول صحيح افتى به كثير من علمائنا انتهى ما في الخيرية (واذا رفع  
 حكم هذا القاضى الى غيره من القضاة وجب عليه تنفيذه ولا يجوز نقضه  
 بعد استيفاء شرائطه سواء كان متفقا عليه ام مختلفا فيه في محل يسوغ فيه  
 الاجتهاد لقولهم في المتون والشروح واذا رفع اليه حكم قاض اخر نفذ  
 الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجما (قال في الخيرية اما المتفق عليه  
 فظاهر واما المختلف فيه فلانه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف  
 وانقطع الخصام وهذا مما لجهت عليه الامة وافقت عليه الامة ومع ارتفاع  
 الخلاف كيف يسوغ الاستئناف انتهى ما في الخيرية (فهذا حاصل ما اجاب  
 به ذلك المفتي (واما جوابي الذي كتبتة بجانبه فهو قولي الحمد لله تعالى  
 الجواب عن هذا السؤال المذكور على ما هو المحرر في كتب المذهب ومسطور  
 ان يقال ان دعوى القاصر ين بعد بلوغهم بان بيع الوصي كان بغبن فاحش  
 مسجوعة ونقطة ما عرفت في الجواب السابق لكن بشرط ان لا يكون وقت البيع  
 قد شهدت بيعة بان الثمن هو عن المثل اذ ذلك بعد دعوى صححة لدى حاكم  
 شرعي فان قامت البيعة وقت البيع كذلك لا نسمع دعواهم الا ان ولا تقبل  
 بينهم الا ان على الغبن الفاحش لان البيعتين اذا تعارضتا واتصل القضاء  
 باحدا هما لا نسمع الثانية كما هو مشهور وفي كتب المذهب مسطور وما مر  
 من تقديم بيعة الغبن فذلك فيما اذا لم يحكم بالاخرى وعلله الخيرانلى في كتاب  
 الدعوى بقوله لا يتصور بيع واحد بمثل القيمة وغبن فاحش للثاني انتهى

وذلك بعدما صرح في صدر الجواب بقوله لا يصح نقض الحكم الاول لانه  
بعد تأكيده بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول انتهى واما دعوى الباقين  
الغبين وفسخهم البيع به ففيها اقوال ثلاثة قيل تصح وفسخ مطلقا وقيل  
لا مطلقا وقيل بالتفصيل ان غره نعم والا فلا وبه افق اكثر العلماء رفقا بالناس  
ومشى عليه في متن التتوير آخر باب المراجعة وفي الزيلعي والصحيح ان يفتى  
بارد ان غره والا فلا وبه افق الخبير الرملي قبيل البيع الفاسد حيث سئل هل له  
خيار الفسخ به حيث غره بذلك اجاب نعم له فسخ البيع بذلك والحالة هذه  
وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارى الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره  
الزيلعي في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب منح الفقار وكثير  
من الاسفار فاختر بعضهم ارد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي  
يفتى به ان غره رد والا فلا انتهى (ونقل قبله في الخيرية قوله وعلى هذا  
فتاوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى) فان قلت لم اطلقتم الجواب  
في فسخ القاصر بعد بلوغه بدون اشتراط التغيرير (قلت ان البالغ العاقل  
يصح شراؤه وبيعه نفسه بما غره وهان فصح تصرفه لكن ان غره البايع  
مثلا فهو معذور فيثبت له خيار الرد بخلاف وصي القاصر فان تصرفه  
في مال القاصر منوط بالمصلحة وليس من المصلحة بيعه مال القاصر بالغبين  
الفاحش ولو بدون تغيرير كما لا يخفى على الخائف والخبير وحيث علمت ان الصحيح  
في البالغ انه ليس له الرد الا بالتغيرير فلو حكم حاكم في زماننا بالرد بدون  
تغيرير لم ينفذ حكمه قال في الرد المختار من كتاب القضا المقلد متى خالف  
معتد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى وقال ايضا ولوقيده  
السلطان بصحيح مذهبه كزماننا تفيد بالاخلاق لكونه معز ولا عنه انتهى  
والمسئلة شهيرة فهذا ما يجب التعويل عليه في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب  
هذا ما كتبت (واما الذي كتبه نائب صيدا اخوانه المحجب الاول فهو قوله الحمد  
لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده اقول اما قوله ان دعوى  
القاصرين بعد بلوغهم بان بيع الوصي كان بغبين فاحش مسموعة بشرط  
ان لا يكون وقت البيع قد شهدت بينة بان الثمن هو ثمن المثل الى آخر عبارته  
فسم لا شك فيه ولا خفاء لانه معلوم مشهور وفي كتب المذهب مسطور وانما  
ترك المحجب هذا التقييد بالشرط في الجواب فيحتمل انه للعلم به من كتب  
الاصحاب ويحتمل ايضا ان نقول انه اقتصر في جوابه على المسؤل واما قوله



وحيث علمت ان الصحيح في البالغ انه ليس له الرد الا بالتغريز فلو حكم حاكم  
 في زماننا بالرد بدون تغريز لم ينفذ حكمه فممتنع وغير مسلم وما نقله عن الدرر  
 لا يقوّم نجة ولا دليلا وذلك لاننا لم نر من صرح من علمائنا بان القول بالرد  
 بدون تغريز ضعيف وغير معتمد حتى يقال ان المقلد متى خالف مذهب مذهب  
 لا ينفذ حكمه وينقض وليس فيها ذكره من القول ما يدل على ضعف هذا  
 القول او انه غير معتمد كيف وقد صرح الخيري عليه الرحمة بان الرد بالقبض  
 مطلقا لا يقتضي به كثير من علمائنا وانه ارفق بالناس ظهورا والقاضي وحكم به  
 نفذا هو الصحيح لا يقتضي به كثير من علمائنا انتهى وهذا صريح منه رحمه الله  
 تعالى بان القول بالرد مطلقا ليس بالتغير المعتمد بل هو صحيح مفتى به وصوصح  
 ايضا في كتاب السبوع من فتاويه حيث سئل عن خيار الغبن الفاحش فاجاب  
 قال في البحر من يلزم المراجعة والتولية تقلا عن القنية من اشترى شيئا وعين  
 فيه غمنا فاحشا فله ان يرد على البايع بحكم الغبن وفيه روايتان ويقتضي بالرد  
 رفقا بالناس ثم يرد لا آخر وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو ابو بكر  
 الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد وللبايع ان يسترد وهو اختيار ابى بكر  
 الزرعي والقاضي الجلال واكثر وايات المضاربة الرد بالغبن الفاحش  
 وبه يفتي ثم رقم خلافه وبه افاق بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا خيار غمنا  
 المشتري البايع فله ان يسترد وكذا ان غر البايع المشتري له ان يرد وعلى هذه  
 فتاونا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى (ومثله في الدرر المختار وعبارته  
 واعلم انه لا رد بغبن فاحش هو خا لا يدخل تحت تقويم المؤمنين في ظاهر  
 الرواية وبه افاق بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال ويقتضي بالرد رفقا  
 بالناس وعليه اكثر وايات المضاربة وبه يفتي ثم رقم وقال ان غره في  
 غير المشتري البايع او بالعكس او غره الدلال فله الرد والا لا وبه افتى صدر  
 الاسلام وغيره انتهى (وفي شرح الكنز العيني قالوا في الغبون غمنا فاحشا  
 له ان يرد عليه ببيعته بحكم الغبن وقال ابو علي النسفي فيه روايتان عن اصحابنا  
 وينفي رواية الرد رفقا بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان الرد  
 اذا غل للمشتري قيمة متاع كذا او طائل متاع يساوي كذا فاشترى بناء على  
 ذلك فظهر بخلافه الرد بحكم انهم موافق لم يقل ذلك فليس له الرد وقيل  
 لا يرد كيفما كان والصحيح ان يفتي بالرد ان غره والا فلا انتهى (وفي حواشي  
 الإنباه للعلامة الجوى رحمه الله تعالى وقد ذكر المحقق في شرح الكنز

الخلاف في الرد بالغبن الفاحش ثم قال فقد تحرر ان المذهب عدم الرد به  
 ولكن بعض مشايخنا افتي بالرد وبعضهم افتي به ان غره الآخر وبعضهم  
 افتي بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا وبعضهم اختار الرد به اذا لم يعلم به  
 المشتري وكما يكون المشتري مقبولا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى  
 قارى الهداية والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين يسير وما لا يدخل  
 فاحش انتهى (ومثله في كثير من الكتب المعتمدة ولم ينصوا على ان القول  
 بالرء مطلقا غير معتمد بل صريح عباراتهم ناطقة وشاهدة بانه صحيح مفتى  
 به) واما قول الخيري وعلى هذا فتوى اكثر العلماء رفقا بالناس فيحتمل  
 رجوع هذا الضمير البار زالى كل من القول بالرد مطلقا والقول بالرد مع  
 التفرير اخذنا من قوله رفقا بالناس مع سوقه رواية ظاهر الرواية لان كلا  
 من القولين فيه رفق بل الاول ارفق كما ذكره الخيري بقوله وعللوا الاول بانه  
 ارفق بالناس لكن رجوعه الى القول بالرد مع التفرير اوضح لانه اقرب  
 مذكور وعلى كل فلا دليل في ذلك على ان القول بالرد مطلقا غير معتمد  
 فلا يصلح حجة لمدعى عدم الاعتماد (وحيث ظهر لك بهذه القول التي  
 اوردها ان القول بالرد مطلقا ايضا قول معتمد صحيح افتي به كثير من علمائنا  
 كالقول بالرد مع التفرير قطعت وجزمت انه لو حكم به حاكم نفذ ولا ينقض  
 لان الحاكم بهذا الحكم لم يكن مخالفا معتمد مذهب بل يكون قد وافق حكمه  
 قولا معتمدا صحيحا في المذهب ويكون قول صاحب الدر المقارن متى خالف  
 معتمد مذهب الخ ليس واردا وعلى هذا فقول المجيب الاول فلو حكم حاكم  
 به نفذ صحيح ويؤيده قول المرحوم الخيري فلوراء القاضي وحكم به نفذ  
 اذ هو قول صحيح افتي به كثير من علمائنا وهو كما ترى يصادم قول هذا المجيب  
 الثاني فلو حكم حاكم به لم ينفذ حكمه وحيث ادعى ان القول بالرد مطلقا غير  
 معتمد فيحتاج الى البيان والى اقامة الحجة والبرهان والا فمدعى الاعتماد  
 مثبت وغيره ناف والحق احق ان يتبع ورحم الله تعالى الامام ابا حنيفة  
 النعمان حيث قال اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى  
 الرأس والعين واذا كان عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخذنا من قولهم  
 ولم نخرج عن قولهم واذا كان عن التابعين زاحناهم وفي رواية فهم رجال  
 ونحن رجال وفي هذا القدر كفاية لاهل الفهم والدراية انتهى (هذا نص  
 ما كتبه نائب ضيداوقد ظن انه صاد صيدا ولم يدركه حاطب ليل وجارف

سبل فانه نقل في كلامه ما هو حجة عليه ومسددا سهم الرد اليه وحيث  
 لم يفهم ذلك ولم يفهم ما اشرنا اليه هنالك تعين البيان واظهار الحق  
 للبيان بسوق جوش نقول ليس في سيوفها فلول تقصد روع الباطل  
 والبهتان وتحطم ضلوعه قبل ان تسلم من الاجفان (شعر) ولقد اقول لمن  
 تحرش بالهوى \* عرضت نفسك للبلى فاستهدف (فاقول اعلم اولا اني  
 قد كنت كتبت الجواب السابق على عجل فلم اصرح بجميع ما في جوابي  
 ذلك المفق وجكم اخيه من الحلال بل صرحت ببعض ذلك فلتا مني بفهمهم  
 ما اشرت اليه هنالك فاني ذكرت في جوابي ان دعوى القصر بعد بلوغهم  
 مسموعة ولم اقل مثل ما قال ذلك المفق ان دعوى وصيهم مسموعة اشارة  
 الى انها لا تسمع ولكن ابن من يفهم وبالاشارة يفتع في الفتاوى الرحيمية  
 سئل في وصي باع شجر التيم الموضوع في ارض الوقف المحكرة هل يحتاج  
 الى مسوغ شرعي كالعقار وهل تسمع دعوى هذا الوصي انه بغبن فاحش  
 اوانه وقف اولا جاب لا يحتاج الى مسوغ لان الشجر من قسم المنقول لانه  
 ليس محفوظا بنفسه ويبع الوصي للمنقول جائز بلا مسوغ واما دعوى هذا  
 الوصي ان يبعه بالغبن الفاحش لينقضه فلا تسمع لانه يسعى في نقض ما تم  
 من جهته فسعيه رد عليه الا ما استثنى وهذه ليست من ذلك واما دعواه  
 انه وقف فالصحيح انها لا تسمع للتاقتض كما في الخانية ولو اقام البينة على ذلك  
 لا تقبل على الاحوط كما في الزيلعي في مسائل شتى والحالة هذه والله تعالى  
 اعلم انتهى ما في الرحيمية من كتاب الوصايا (فهذا يدل على خطأ ذلك المفق  
 في فتواه وعلى بطلان حكم اخيه فيما حكم به وامضاه حيث كان ذلك الوصي  
 لا تسمع دعواه فانه ليس بمخصم والمخصم شرط صحة الحكم بلا شك ولا اشتباه  
 نعم لو ادعى ذلك وصي آخر غير البايع يصح للمنفق البرازية برهن الوصي الثاني  
 ان الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش او باع العقار المتروك لقضاء الدين  
 مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى (ولكن الواقع في السؤال انه  
 الوصي الاول لانه ذكر معرفا اولا ونايلا المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي  
 عين ولو كان مراد انجيب انه وصي آخر كان الواجب عليه ان يشير اليه  
 (ثم اعلم ان العلم امانته وكنهه خيانه واتي بعد تحريره هذه الرسالة رأيت  
 صاحب الاشياء استثنى مسألة الوصي من قاعدة من سعى في نقض ما تم من  
 جهته فاذا صدقة دعواه وافق به التمرناشي الفري وهو خلاف ما في الرحيمية

ويؤيده ان في الدوا المختار ان بيع الوصي مال اليتيم بفن فاحش بطل وقيل  
 فاصد ورجح انتهى فثبت ان كذا كذا يجب فيه فسخه لكن كتب المصنف  
 ابو السعود في حاشية الاضواء ما يفيد التوفيق حيث ذكر عن الحائفة وصي  
 باع مال اليتيم ثم طلب منه باكثر فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة  
 ان اخبره اثنان منهم ان قيمته ذلك لا يلتفت الى من يريده وان كان في الزيادة  
 يشتري باكثر وفي الموقوف باقل لا يتعنى بيع الوصي بل يرجع الى قول برجلين  
 من اهل الامانة على قول محمد وعلى قولهما يكتفي قول الواحد وعلى هذا  
 قيم الوقف انتهى (ووجه التوفيق ان القاضي يسأل اهل الامانة يعلم  
 بفساد هذا البيع فينقضه وان لم يدع الوصي بذلك في التخيير وشرحه  
 من البيع الفاسد وانما اصر احدهما على امسكه وعلم به القاضي فسخه  
 جبرا عليهما جعله للشرع انتهى فعلم ان سماع دعوى الوصي بذلك اما تسوغ  
 اذا علم القاضي بفساد البيع من اهل الخبرة فلهذا توجه ما في الاشياء  
 والترشاشية اما اذا لم يعلم القاضي ذلك فلا يلتفت الى دعواه لتكذيب اهل  
 الخبرة له ولنا قضية وسعية في نقض ما تم من جهته وهذا ما في الجميع  
 وهذا معنى قول الحائفة لا يلتفت الى من يريده فعل ان هذا النائب اذا حكم  
 بالفسخ بلا سؤال اهل الخبرة والامانة فحكم باطل وكيف والمذكور في حجة  
 المتابع كما مر في السؤال ان الثمن ثمن المثل (ومن جملة ما في جوابه من الخلل  
 انه يستشهد على صحة دعوى ذلك الوصي بما في الخبرية من سماع دعوى  
 اليتيم بعد بلوغه وما فيها ايضا من سماع دعوى وصي آخر بعد عزل  
 الاول فكأنه زعم في نفسه انه بلغ رتبة الاجتهاد في المذهب حتى افتى بالقياس  
 فان مسئلته في دعوى الوصي الاول وقد علمت ان دعواه خير سموعة لدعيه  
 في نقض ما تم من جهته الا اذا علم القاضي صدقه بسؤال اهل الخبرة بخلاف  
 دعوى وصي آخر او دعوى اليتيم بعد بلوغه فانه لم يوجد منهما ذل فمكيف  
 يصح القياس والاستشهاد با عباد الله ما هذا الخلل والفساد (ومن جملة  
 ما فيه من الخلل انه ترك من شروط صحة تلك الدعوى ان لا يكون وقت البيع  
 ثبت ان الثمن ثمن المثل فانه اذا ثبت ذلك لا تسمع دعوى الفسخ كما يتناه مع انه  
 عند كور في حجة المتابع ان الثمن ثمن المثل مع صدق الابرا من الفسخ الفاحش  
 وقد تعرض في الجواب لمسئلة الابرا ولم يتعرض لكون الثمن ثمن المثل ثلثا  
 او غير ثابت مع انه لم يستلم يصح الحكم الذي حكم به اخوه النائب (واما جواب

لانه عنه لم يتعرض لذلك لكونه مشهورا في كتب المذهب اولكونه  
 اقتصر في جوابه على المسئول عنه فتقول يمكن ان يكون عالما بكونه مشهورا  
 قبل ان انبهر في جوابي عليه ولكنه لم يقتصر في جوابه على غير المشهور  
 فكان عليه الامادة ذلك ايضا ليضيد لمن كان جاهلا به ولا سيما المقام مقام  
 بيان وممراده فسخ عقد البيع السابق بتقديم ينسب الغبن فلا بد من بيان  
 عدم ما ينفيه حتى يتمكن من فسحه وايضا لما اراد اخوه النائب ان يحكم  
 بفسخ البيع وعلى ان في حجة التسليم كون الثمن عن المثل والمجدة في عرف زماننا  
 ما يكتب فيها حكم الحاكم فكان عليه ان يحتاط في ذلك ويسأل عنه فان كان  
 لم يحكم الا بعد التثبت فقد فعل ما وجب والا فلا يجب (ومن جملة ما فيه  
 من الخلل انه افترى بخلاف ما صرحوا بان هو ظاهر الرواية ولانه هو المذهب  
 وانه المتيقن به وانه هو الصحيح وانه الذي افترى به اكثر العلماء وانه الارفق بالمخاص  
 ولانه الذي اجمع عليه المتأخرون وهذه الالفاظ مذكورة في كلام ذلك  
 النائب الذي رد به جوابي ولم يذكر انها حجة عليه اذ لم يبق شيء في الفساد  
 المقرحج أقوى من هذه الالفاظ التي خالفها ذلك المتيقن واخوه ولا شك  
 ولا شبهة ان هذه الالفاظ صريحة في ان المعتمد في المذهب خلاف ما مشيا  
 عليه من الفسخ بالنسب القاض مطلقا (وقد نقلت من الدر المختار  
 ان المقلد متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار وانه  
 لموقيد الساطن بصحيح مذهبه كزمانه تفيد بالا خلافا لكونه معزولا  
 عنه انتهى) وقد صرحوا بان المذهب والصحيح وظاهر الرواية  
 بخلاف القول بالفسخ مطلقا وقد حكم ذلك النائب بالفسخ مطلقا فقد  
 خالف معتمد مذهب وخارج عما قبله به السلطان ولا ينفعه ما قيل انه به  
 يفتي وعليه اكثر روايات المضاربة بعدما سمعت انه خلاف المذهب وخلاف  
 ظاهر الرواية وخلاف المتيقن به وخلاف الصحيح وخلاف ما اجمع عليه  
 المتأخرون (واما ما نقله ذلك النائب واخوه عن الخبر الزملي من ان الرد  
 بالنسب القاض فاقى به كثير من علمائنا مطلقا ومع القروا اجمع المتأخرون  
 عليه وعملوا به انه الارفق فلوراء القاضي وحكم به نفذ اذ هو قول صحيح  
 افترى به كثير من علمائنا انتهى فاقى لم اجده في فتاوى الخير الزملي بعد استقصاء  
 مظانهم مثل كتاب البيع وكتاب القضا وكتاب الدعوى ولكن على تسليم وجوده  
 بوجهة نقله فكلامه في القاضي الذي له رأي ونظر واستنباط وهو المبر

عنه بالمجتهد في المذهب بدليل قوله فلورأه القاضي فان رأى بمعنى الاجتهاد  
والنظر كما يعرفه من سير كلامهم ( قال اليرى في شرحه على الاشباه هل  
يجوز العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى قال  
في خزائن الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل  
الدراية يجوز له ان يعمل بها وان كان مخالفا لمذهبه انتهى ( وفي قضاة الدر  
المختار عن القهستاني وغيره اعلم ان كل موضع قالوا رأى فيه للقاضي  
فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى ( وبه ظهران قول الخيران على فلورأه  
القاضي اى القاضي الذى له رأى في مواقع الاجتهاد وان كان اجتهادا  
مقيدا لان القاضي الذى هو مقلد محض لا رأى له وإنما هو مثل المفتي المقلد  
ناقل وحاك لقول غيره كما صرحوا به وهذا اذا كان الضمير في قوله فلورأه  
القاضي راجعا الى الاول لا الى الثانى الذى قال انه اجتمع عليه المتأخرون وان  
كان مراده القاضي المقلد وانه لو حكم بالرد مطلقا نفذ حكمه فهو غير مسلم  
بالنسبة الى قضاة زماننا لما علمت من انه خلاف المعتقد في المذهب وخلاف  
ظاهر الرواية ( فان قلت ليس القول بالرد مطلقا قولا معتدا <sup>مصححا</sup> ايضا  
بدليل انه افتى به كثير ( قلت هذا هو منشأ الغلط في مسئلتنا فلا بد في بيانه  
من زيادة الكشف والتحقيق فنقول قد علمت ان القول بفسخ البيع بالغبن  
الفاحش مطلقا مخالف لظاهر الرواية وان المذهب خلافه ( وقد قال  
في البحر من كتاب القضاء ان ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه  
والمرجوع عنه لم يبق قولا للمجتهد انتهى ( وقال في باب قضاء الفوائت  
ان المسئلة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت في رواية اخرى تعين المصير اليها  
انتهى يعنى واما اذا ذكرت في كتب ظاهر الرواية ايضا تعين المصير الى ما هو  
ظاهر الرواية لما علمت من ان خلافه مرجوع عنه ( وقال في انفع الوسائل  
ان القاضي المقلد لا يجوز له ان يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية  
الشاذة الا ان ينصوا على ان الفتوى عليها انتهى يعنى ولم ينصوا على تصحيح  
ظاهر الرواية ( قال في البحر من كتاب الرضاع الفتوى اذا اختلفت كان  
الترجيح لظاهر الرواية وقال فيه من باب مصرف الزكاة اذا اختلف <sup>المصحح</sup>  
وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليه انتهى ( وقال فيه من باب  
التعليق عن الخانية لو قال الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله في ظاهر  
الرواية القول قوله ( وفي النوادر عن محمد لا يقبل قوله ويقع الطلاق وعليه

الاعتماد والقوى اختيا طافلبة الفساد انتهى (قال محشيه الخير الى  
 اقول وحيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع  
 الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبنا ولا صاحبنا وكما غلب الفساد  
 في الرجال غلب في النساء فيفتى المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب  
 ويفوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك انتهى  
 (وقد افتي بذلك في فتاواه الخيرية وقال ينبغي ان لا يعدل عن ظاهر الرواية  
 لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبنا لا بي حنيفة  
 ولا قولاه في البحر ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره  
 في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد  
 والمرجوع عنه لم يبق قولاه الخ (وقوله ينبغي بمعنى يجب بدليل قوله  
 في عبارته السابقة فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية) فانظر كيف اوجب  
 الرجوع الى ظاهر الرواية مع عدم تصريحهم بتصحيحه وتصريحهم  
 في القول الآخر بان عليه الاعتماد والقوى وما ذاك الا لكون ما خالف ظاهر  
 الرواية قولاً مرجوعاً عنه ليس مذهبنا لا بي حنيفة فكيف يتأتى منه ان يقول  
 في مسئلتنا انه اذا رآه القاضي وحكم به نفذ حكمه مع اعتقاده بان ذلك  
 القاضي قد خالف الواجب عليه من اتباع مذهبه فتعين ما قلناه سابقا  
 في تأويل كلامه بعد صحة نقله عنه والا فلا حاجة الى التأويل (وفي قضاء  
 التوير وياخذ اي القاضي كالفتي بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول  
 ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يخبر اذا لم يكن  
 مجتهدا فان شارحه بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض  
 وهو المختار للقوى كما بسطه المص في فتاويه وغيره ثم قال وفي شرح الوهبانية  
 للشرنبلالي قضى من ليس مجتهدا كحنيفية زماننا بخلاف مذهبنا كما  
 لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما ولو قيده السلطان بتصحيح مذهبنا  
 تقيد بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى (قلت وبه علم ان قولهم واذا رفع  
 اليه حكم قاض امضاه الاما خالف كتابا اوسنة الخ انما هو في القاضي الذي  
 قضى بتصحيح مذهب فلو قضى بخلافه عامدا لا يصح قضاؤه فلا يمضيه  
 غيره وكذا لو ناسيا عندهما وهو المعتمد (قال في فتح القدير والوجه في هذا  
 الزمان ان يفتى بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا الهوى باطل لا قصد  
 جيل (واما الناسي فلان المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره



انتهى (وقال ايضا هذا كله في القاضى المجتهد فاما التقليد فاما ولاه ليحكم  
بمذهب ابى حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم  
انتهى (وقال في الشرع بلالية عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض  
عليه بالتواجد انتهى (فقد ظهر لك من هذه القول الصريحة أنهم اذا  
اقتسوا بقولين متخالفين لا يصدق عن ظاهر الرواية التى هى نص المذهب  
وان من قال اذا كان في المسئلة قولان صحيحان يختار المفتى ايها اراد فذلك  
اذا لم يكن احدهما ظاهر الرواية بل كانا متساويين في كونهما ظاهر الرواية  
او خلافة لانهما اذا صحح واحد منهما فانه يجب الاخذ بظاهر الرواية (فاذا كان  
رجحان وهو كونه نص المذهب وكون الاخر خارجا عن المذهب فهو كما  
لولا يصح تصحيح واحد منهما فانه يجب الاخذ بظاهر الرواية (فاذا كان  
ظاهر الرواية هو مذهب ابى حنيفة وكان خلافة خارجا عن المذهب وهو  
هنا القول بفتح البيع بالغين مطلقا وقد صرحوا بان القوى على كل من  
القولين وجب على المفتى والقاضى المقلدين لمذهب ابى حنيفة اتباع مذهبه  
لان مذهبه ما صح نفيه عنه وهو المعبر عنه بظاهر الرواية وتصحيح خلافة سقط  
بتصحيحه فحيث تساوى التصحيحان تساوى فيكافئته لم يصح واحد منهما  
فوجب الرجوع الى ما هو ظاهر الرواية ويكون هو المرجع والمعتد في المذهب  
ويكون مقابله ضعيفا ومرجوحا لكونه خلاف المذهب (واذا حكم القاضى  
المقلد بخلاف مذهبه لا يصح حكمه لما علمت من قول المحقق ابن الهمام  
ان المقلد انما ولاه ليحكم بمذهب ابى حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا  
بالنسبة الى ذلك الحكم وقد سمعت ما فى الشرع بلالية عن البرهان من  
ان هذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالتواجد وقد قال الله تعالى فلذا يصح  
الحق الا الضلال وقال العلامة قاسم في تصحيحه واما الحكم والفتيا بما هو  
مرجوح فخلافا للاجماع (وانت قد علمت وتحقق ان كنت فهمت ان  
القول بالنسخ مطلقا خلاف المذهب وخلاف ظاهر الرواية وخلاف ما فى  
به اكثر العلماء وخلاف الصحيح كما مر في النقول السابقة اولوا ورج فلا شك انه  
يكون مرجوحا بالنسبة الى ما هو المذهب وظاهر الرواية فيكون ما افق ذلك  
المفتى وحكم به ذلك التائب مخالفا للاجماع (وشرع فان كنت لا تدري فذلك  
مصيبه \* وان كنت تدري فالمصيبة اعظم \* ومن كان حاله هكذا لا ينبغي  
له ان يشبه نفسه بابى حنيفة ويمثل بقوله واذا كان عن التابعين راجحهم



في قوله فهم رجال ونحن رجال فان من رآهم في هذا الشأن لابد ان يكون  
 من فرسند ذلك الميدان والاقبل له ما قلنا القائل من الاوائل \* اقول لئلا ند  
 لما اتفقنا \* تنكب لا يخطرك الزحام \* (ثم اعلم ان كلا من المفتي والقاضي  
 لابد ان يكون له معرفة ولطالع على ما هو الراجح في مذهبه ولا يعمل بالشئ  
 الا قال العلامة المحقق الشيخ قاسم اني رأيت من عمل في مذهبنا بالشئ حتى  
 سمعت من لفظ بعض القضاة هل ثم حجر فقلت نعم اتباع الهوى حرام والمخرج  
 في مقابلة الراجح مستر له العدم والتمس جميع بغير مرجح في المقابلات فتوفي  
 وقال في كتاب الاصول للمعري من لم يطلع على المشهور من الروايتين  
 او القولين فليس له التشهي والحكم على ما من غير نظر في المترجم (وقال  
 بالامام ابو عمر في آداب المفتي اعلم ان من يكتب بان يكون فتواه وعمله موافقا  
 لقول ابووجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر  
 في المترجم فقد جهل وخرق الاجماع وحكى الباطل انه وقتله واقه فافتوا  
 فيها بما يضره فلما سألهم قالوا ما علمنا انها لك واقوه بالرواية الاخرى التي  
 توافق قصده قال الباطل وهذا لا خلاف بين المسلمين بمن يعتمد به في الاجماع  
 لانه لا يجوز ان يفرق بين القبيح والحكم لان المفتي مخير  
 بالحكم والقاضي ملزم به انتهى كلام العلامة قاسم (وقال العلامة المحقق  
 ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية الكبرى قال في زوائد الروضة انه لا يجوز  
 للمفتي والعامل ان يقتي او يعمل بما شاء من القولين او الوجهين من غير نظر  
 وهذا لا خلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيها ابن المصالح والباطل  
 من المالكية في المفتي (وكلام القرافي دال على ان المجتهد والمقلد لا يصل لهما  
 الحكم والافتاء بصير الراجح لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا انتهى فقد  
 بان للاعين والاسماع ان هذين الاخوين قد خرقا الاجماع وسجلا على جهله  
 من جنوب رأيهما وحسن لهما فعلهما (تنبيه ثم اعلم انه مظهر في الآن فظهر  
 دقيق ومن يد تحقيق يحصل به التوفيق بمعونة التوفيق وذلك انه تقدم  
 في عبارة الخيرية نقلا عن البحر عن القينة ما حاصله ان الرد بلعن القاض  
 فيه روايتان وان بعضهم افق بالرد رفقا بالنس وبعضهم افق بعدمه وهو  
 ظاهر الرواية وبعضهم قال ان غير المشتري بالطبع او بالعكس ثبت الرد وعلى هذا  
 فتوانا وفنونا اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى (والذي يظهر من هذه العبارة  
 ان القول الثالث توفيق بين الروايتين بحمل الرواية الاولى على ما اذا كان

الفين مع التفرير والثانية على ما اذا كان بدون تفرير ويؤيده ان من افتى بالرواية  
 الاولى علل فتواه بقوله رفقا بالناس كما عاين به اصحاب القول بالتفصيل فعمل  
 انهم حملوا الرواية بالرد التي هي ارفق بالناس على ما اذا كان مع التفرير  
 وحملوا الثانية التي ليس فيها رفق بالناس على ما اذا كان بدون تفرير اذ لا تصلح  
 علة واحدة لقولين متغايرين وهذا التوفيق ظاهر ووجه ظاهرا اذ الرد مطلقا  
 ليس ارفق بالناس بل خلاف الارفق لانه يؤدي الى كثرة المخاصمة والمنازعة  
 في كثير من البيوع اذ لم تزل اصحاب التجارة يرجحون في بيعهم الرجح الوافر  
 ويجوز بيع القليل بالكثير وعكسه والقول بعدم الرد مطلقا خلاف الارفق  
 ايضا واما القول بالتفصيل فهو القول الوسط القاطع للشغب والشطط وخير  
 الامور اوسطها لا تفر يطها ولا افراطها لان من اشترى القليل بالكثير مع  
 خداع البائع والتفرير يكون بدعوى الرد مضدورا وبايعة آثما وما زورا  
 (فلا جرم ان قالوا وعلى هذا فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس وقال  
 الزيلعي انه الصحيح ومشي عليه في متن التنوير وعامة المتأخرين) ويظهر  
 من هذا ان ما وقع في بعض العبارات كعبارة الدر المختار من انه افتى بالرد بعضهم  
 مطلقا كما في الفتية غير محرر لانه في الفتية لم يذكر الاطلاق وكان من صرح  
 بالاطلاق فهمه من عدم ذكر القيد في كل من الروايتين فحملهما على  
 الاطلاق ولم يلحظ ما لحظه اهل التوفيق ودفع التنافي بين الروايتين والتفريق  
 واربعاهما الى رواية واحدة وبالحالها من فائدة واي فائدة وكما لذلك من نظير  
 كما يعرفه من هو بالفقه خير مثل توفيقهم بين الروايات الثلاث المنقولة  
 في صلاة الوتر والروايتين في صلاة الجماعة وغير ذلك اذ لا شك انه اولى من  
 التناقض في اقوال المجتهد وهذا شأن كل متناقضين ظاهرا في التصوص  
 وغيرها من اقوال العلماء فانه يطلب اولا التوفيق فان لم يمكن يطلب الترجيح  
 كما هو مقرر في كتب الاصول وغيرها مع انه قد صرح المحقق ابن الهمام  
 في تحريره وكذا غيره بان المنقول عن عامة العلماء في كتب الاصول انه لا يصح  
 المجتهد في مسألة قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك  
 رجوعا والاوجب ترجيح مجتهد بعده بشهادة قلبه وان نقل عنه في احدهما  
 ما يقويه فهو الصحيح عنده والعامي يتبع فتوى المفتي الاتقي الاعلم والمنفقه  
 يتبع المتأخرين ويعمل بما هو صواب واحوط عنده انتهى لمخصر (وقد  
 اشبهت الكلام في هذه المسئلة في شرح ارجوزني التي جعقتها في رسم المفتي

فارجع اليها في هذا المحل ترى ما يشفي الطليل (وحيث علمت انه لا يصح في مسألة  
 المجتهد قولان متناقضان علمت انه الحق الحقيق مع اهل التوفيق وانه الصواب  
 الذي لا شك فيه ولا ريب وانه ليس في المسألة المتنازع فيها روايتان ولا قولان  
 متناقضان بل قول واحد لا يحدده جاحد (وعلى هذا فالجاء عليه المتأخرون  
 لم يخرج عن ظاهر الرواية وعن هذا قال الزيلعي انه الصحيح وقد صرحوا  
 بان مقابل الصحيح فاسد وقد علمت ان المتفقه يتبع المتأخرين وحيث فصل  
 لنا المتأخرون هذا التفصيل لانه لم يخرج عن الروايتين بل هو عمل بهما معا وبه  
 صارنا متفقين واختلافهما في اللفظ فقط لاختلاف الجهتين وجب الرجوع  
 اليه والتعويل عليه (وقد صرح العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي في شرحه  
 على منية المصلي بانه اذا جاءت رواية او قول مطلق وقيد المشايخ بقيد وجب  
 اتباعهم) (حيث اتحدت الروايتان بهذا التفصيل صار هذا القول هو الذي قالوا  
 انه ظاهر الرواية وانه المذهب وانه الصحيح وانه المفتى به وحيث لم يبق لنا قول  
 في المذهب باردا مطلقا فضلا عن ان يكون قولنا صحيحا او معتقدا مرجحا) فان قلت  
 هذا التحرير لم نرمز ذكره ولا سمعنا من اظهره واشهره (قلت نعم هو كذلك  
 وانه من قطع رب الممالك اخفض بكشفه هذا العبد الحقير بركة انفس مشايخه  
 خصوصا سعيد هم العالم المحرر على ان الذي حرره ليس من عتدي ولا  
 من قدح زندي بل هو مأخوذ من كلامهم على وفق مرامهم فانظر فيما  
 نقلته لك مرتين وارجع البصر كرتين فان رأيت ما أخوذنا من كلامهم  
 فاقبله واطلبه والافرده على واجتبه بعد ان تجتنب داء الحسد والاعتساف  
 وتسلك سبيل الحق مع اهل الانصاف وتظهر لما قيل لا لمن قال وتعرف الحق  
 بالحق لا بالرجال ولقد انصف خاتمة النجاة العلامة ابن مالك ملك الله تعالى  
 به خير المسالك حيث قال في خطبة التسهيل واذا كانت العلوم منها الكمية  
 ومواهب اختصاصية فخير مستبعدا زيد آخر لبعض المتأخرين ما عسر  
 على كثير من المتقدمين وقدم الله تعالى على هذا العبد الحقير من هذا القليل  
 بشي كثير يعرفه من اطلع على حاشيتي رد المختار على الدر المختار وغيرها  
 من الرسائل المؤلفة في تحرير المسائل واقول ذلك تحمدا بنعمت الله تعالى وشكرا  
 له التزاد على وتوالي فاني اتيقن ان ذلك كله بقوة سبحانه وحوله وامداد  
 وطوله فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتستزاد العطايا وتستفي  
 البركات (هنا وقد كنت اردت ان اشحن سفن هذه الرسالة بانواع الفرر

واستخرج بخواص الفكر من بحار مناسباتها نفائس الدرر ولكني من العوائق  
 في قيود وقد يستغنى يقليل الرشيف عند تعذر الورود نعم نعلق لسان  
 الالهام بما اقتضا المقام من النظام حيث قال تحدثا بنعم ذي الجلال \* على كشف  
 الخواف لكل شهم موافق \* وما على اذالم \* بدر المتعال مجاف \* يا طالب الورود  
 باكر \* لتحسن من سلافي \* فاشرب ورد ورد روضي \* وكل ثمار اقطاعي \*  
 وكن حليف رشاد \* واسلك سبيل انتصاف \* وخذ خلاصة علم \* ودع  
 سبيل اعتساف \* وحل عاقل جيد \* فدر عقد صافي \* وذلك توفيق  
 راي \* به زوال الخلاف \* فانهم لم يجزوا \* على الفحول الثاني \* ونذره  
 مقالة صدق \* والحق ليس بخافي \* تمت لهذه المهمة اعلم اني عذرت هذين  
 الاخرين عفا عنهما خالق الملوك لان حداثة السن تنفع السن وتحقق  
 الوهم والظن مع انه غلبهما القبح الفاحش مع التفرير من هو في رعيته  
 علامه نحيرو وقد علمت ان صاحب التفرير مخصوص بالرد عليه ويتصوب  
 اليه الطعن اليه خيشا من جملة ما جر به بقله واتبعه بحتمه وما اجاب به  
 الاخوان تقر به العينان وتصغي له الاذنان اذ ليس الخبر كالعين وجواب الشام  
 لا يسام ولا يقوم به الميزان اذ صدره يثاق آخره واوله ناقص ثانيه وناكره  
 هذا وعبارة الدر تنادي على كلامه بالفساد وعلى ما قاله من الضعف بالكساد  
 على انه صرح في غير موضع من ذلك الكتاب بان المسئلة اذا كان فيها قولان  
 صحيحان جاز القضاء والاقناع احدى همل ولا شك ان التصحيح فيها مختلف  
 كما تراه في النقول التقديمية ولا يجوز نقض الحكم بعد وقوعه صحيحا معينا  
 فافهم وعجا من تصددي الافادة ويستدل بما ينفي مراده والله در القائل وكم  
 من عائب قول لا صححوا آفته من الفهم السقيم (انتهى ما كتبه بقله واني به  
 عن ضعف علمه وسقمه في عباد الله من ينصفني من هذا البهتان والافتراء  
 والبهات الباطلة بلا مراعاة من كان ما اجاب به الاخوان تقر به العينان بعد  
 ما سمعته من ساطع الريحان على انه في الدرلة الاسفل من البطلان ومن اين  
 ياتي اول كلامي آخره وناقضة وناكرة ومتى كان في المسئلة قولان صحيحان  
 حتى لا يقوم بكلامي ميزان بعد ما سمعته من البيان الذي لا يخفي على من له  
 ادني انصاف واذا ما نالكونه منصوص اصحاب العلم الاعلام الذين  
 اثار الله بانوارهم الظلام (واما عبارة الدر المختار وكذا بقية عبارات  
 الاثمة الا خيار فقد افصحت عما في مقالته هذه من العوار ودمرت جميع

ما انت عليه باذن ربهاى دمار و اما قوله لاشك ان التصحيح فيها مختلف  
فبقول نعم عند من لا يفرق بين المختلف والمؤتلف ولا يعرف معنى الصحيح  
والضعيف ويعتقد ان كل مستدير رقيق ومن هذا شأنه لا يعتبر بشكه  
واعتقاده ولا باصدائه و ابراده فقد قالوا ان معرفة راجح المختلف فيه  
من مرجوحه و مراتبه قوة و ضعفها هو نهاية آمال المشركين فى تحصيل  
العلم دون الضعفاء (و بهذا ظهر لك ان نخبه صادر من نفسه عليها و اما انشده  
من البيت متوجه اليها اذ قد بان من هو صاحب الفهم السقيم والا حق  
بالتعنيف والتلويح ومن يسعى الى الهيجا بغير سلاح فان دمه يراقى ويستباح  
(شعر) يا سلاسل الكيين الاسنة والقنا \* انى اشم عليك رايححة الدم \* وان السيف  
اقطع ما يكون اذ اهرز \* والجوا داسرع ما يكون اذ ازلز \* ولكن الاولى ان  
احبس العنان \* واعمد حدى السيف واللسان \* واعدل عن نار القرى الى نار  
القرى \* واضرب عما يستحقه ذلك القائل صفحا \* لتعقد ولو على \* رأى  
الفارسية ملحقا \* فلعل من خطأ ابن اخت امه \* نى ذلك على حسب فهمه \*  
لاقتصدنا منه الى اخفاء الحق الابليج \* واظهار الباطل السهيج (شعر) وليست  
بمستيق اخلا تله \* على شعث اى الرجال للمهذب \* وليس ذلك من باب  
الطعن والوقية \* وانما هو لتعريف المتر بنفسه \* ووضون احكام الشريعة  
ويرحم الله تعالى الشيخ خير الدين حيث قل فى جواب سؤال ردفه على بعض  
معاصريه مع كونه بمنى يماثله ويضاهيه \* ومارمت ذما للمحبوب وانما \*  
خشيت افحاما فى قضاء محرم \* وكيف واحكام الشريعة واجب \* صياتها  
من كل دخل مذم \* (وقد ان احبس عنان القلم عن الجريان فى حومة  
ميدان البيان بعد ما بان فجر الحق وانتشر فى آفاقه وتمزق فى ثوب ليل الباطل  
البيهم من اطواقه راجيا منه سبحانه ان يترع ما فى القلوب من غل ويحمل  
قصدنا اظهار الحق ويجمعنا فى خطيرة قدسه فى ارفع محل وان يعفو عن  
صغرتنا وزلاتنا وخطايانا وان يوفقنا جميعا لصلاح العمل ويحسن ختامنا  
عن انتهاء الاجل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلى اله  
وصحبه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين امين والحمد لله رب العالمين  
وفذلك فى نصف جمادى الآخرة من شهر رعام ثمانية واربعين وما شين  
والف على يد جامعها اقر العباد واخوجهم الى رحمة مولاه يوم التواد  
محمد امين بن عمر عايد بن غفر الله تعالى ذنوبه وملائ من زلال  
الغود ذلوه امين

تقریظات

﴿ هذه صورة ما كتبه المرحوم المنشورة رايات علمه في الافاق شيخ اهل التحقيق ﴾  
﴿ في دمشق ونواحيها على الاطلاق الشيخ سعيد ﴾  
﴿ الحلبي امدنا الله بامداده امين ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

اما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة ادام الله تعالى على جامعها توفيقه  
وافضاله فرأيت ما فيها من القول الصحيحة هو المقول وان ما حكم به  
الثائب من فسح البيع بالغبن الفاحش مطلقا غير صحيح وغير مسلم لانه عمل  
بالقول المرجوح لان اراجح في المذهب الذي يعمل به ورفقي به انه لا فسح  
بدون تقرير القضاء بخلافه غير صحيح لمخالفته لمعتمد المذهب ويكون دعوى  
وصى القاصرين غير مسموعة لسعيه في نقض ماتم من جهته والحاصل  
في هذه المسئلة انه اذا حكم حاكم بعدم الغبن وان الثمن عن المثل ثم ادعى الباعون  
البلغ والوصى والقصر بعد بلوغهم الغبن الفاحش لا تسمع اصلا لان قضاء  
القاضي لا ينقض بعد الحكم الا في مسائل وهذه ليست منها واما اذا لم يحكم  
حاكم بذلك فدعوى الوصى المذكور في السؤال لا تسمع لان كل من  
سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه نعم تسمع دعوى  
وصى غيره او دعوى القصر بعد بلوغهم واما دعوى الباعين  
فغير مسموعة اصلا لعدم وجود التفرير وهذا هو المذهب  
فالحكم بما يخالفه غير صحيح وغير معتمد والله  
تعالى اعلم الفقير سعيد الحلبي

في ٢٤ ج سنة ١٢٤٨

﴿ وهذه صورة ما كتبه العلامة الهمام مفتي دمشق الشام شايخ الفضل ﴾  
﴿ في كل نادى المرحوم السيد حسين افندي ﴾  
﴿ الحسيني المرادى واتبه بختمه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي وفق من اختار من عباد له لمجاية هذه الشريعة وجعل مداهم كرم  
الشهداء في مرايطة نفور حصونها المنيع وجعلهم ورثة انبيائه في العلم والحكمة

ونالها من رتبة عالية رفيعة وقواهم على اظهار الحق واتحاد الباطل  
 بلامد اهنة شنيعة واجرى لهم بذلك اجرا وافرا وخيرات بدیعة حيث  
 بنوا ما هو صواب وما هو خطأ كسر اب بقیعة والصلوة والسلام  
 على سيدنا محمد الذي جمع فيه مولا الفضل جميعه وعلى اله واصحابه  
 ذوى النفوس السیمة المطیعة ما صاح الهزار فوق الازهار واظهر  
 تريخه وترجيعة اما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة الشريفة وما حوته  
 من النقول المنیفة والعبارات اللطیفة فرأيتها هي التي تقر بها العینان  
 لا غيرها وهي التي تصفى اليها الاذان حيث ظهر خيرها وميرها وحقت  
 ان جواب الشام هو الذي يسام ويشام وينوز الابصار ويعبق المشام وان ما  
 اجاب به الاخوان لا يقوم له ميزان عند ذوى العرفان لانه مخالف لمذهب امامنا  
 النعمان والعدول الى ما يخالفه انما هو حظ نفس او هو شیطان فلا ينفذه  
 حكم الحاكم ولا يفتى به المفتی العالم وان رضى به وسامه في سوق الكساد من  
 نادى على نفسه بالا فلاس وعلى كلامه بالفساد كما دلت عليه هذه النقول  
 الواضحة والعبارات المنیعة الراجعة ولا سيما بعد ما تحقق بها من باهر التوفيق  
 الذى هو من خالص التوفيق فجزى الله تعالى جامعها خيرا الجزا واجزل ثوابه  
 واحسن يوم القيمة ما بنا وما به امين وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى  
 سائر اخوانه من النبيين والمرسلين والمجد لله رب العالمين

الفقير السيد حسين الحسينى المرادى

المفتى بدمشق الشام عفى

عنه

\*\*\*\*\*  
 وهذه صورة ما كتبه شيخ مشايخنا السيد الشيخ عبد اللطيف قبح الله  
 مفتي بيروت واتبع بخطه ﴿

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله تعالى وحده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده وعلى اله الاظهار  
 واصحابه الاخير وبعد فاني اطلعت على هذه الرسالة لجامعها العالم  
 التحرير الجليل الشهير نعمان عصره واهله وارجع اهل مصره  
 وزمانه الزكى الفقيه النبيل الثيب السيد محمد افندي عايد بن حفظه الله  
 ربا للعالمين وحددت نظري في مبانيها واجلت فكري في رياض معانيها ﴿



ورأيت ان دعواه وقتواه في الحادثة المذكورة والواقعة المسطورة وثبوتها  
 بها للنصوص الصحيحة الواجحة والادلة الظاهرة الواضحة التي ذكرها  
 وفي هذه الرسالة سطرها فادلت عليه هو معتمد المذهب النعماني وهو الصحيح  
 فيه وعليه المعول والقول بما قابله لا يقبل ولا الية يتحول لرجحان الرد بالغبين  
 الفاحش مع التبرير وعدم الرد به بدون تبرير بلا تكبر ومرجوحية الرد به  
 بلا غرور كما ظهر من هذه النصوص التي في هذه الرسالة ذكرها اي ظهور  
 وبديل لهذا ان كل ما ذكر من الفاظ الترجيح كنه يفتى وكيفيتي برواية الرد  
 في الرد بالغبين الفاحش مطلقا فهو شامل للرد به مع التبرير لان كل ما ثبت  
 للمطلق ومثله العام ثبت لجميع افراده ولا عكس واخص للرد به مع التبرير  
 بالفاظ من الفاظ الترجيح كقول الزيلعي والصحيح ان يبقى بالرد ان غره والا  
 فلا وقول الخيري الرملي والصحيح الذي يفتى به ان غره ردا ولا خلا وقوله مع  
 الغرور اجمع المتأخرون عليه وقوله وعلى هذا فتوانا وقوى اكثر العلماء  
 وليس كل حكم ثبت للمقيد كالخاص ثبت لكل افراد المطلق ولكل افراد العلم  
 كما لا يخفى وما اخص به الرد بالغبين الفاحش مع التبرير من الفاظ الترجيح  
 المذكورة في النصوص المسطورة فالبهاقي في القصر كقول الزيلعي والصحيح  
 ان يفتى بالرد ان غره اي فالصحيح مقصور على الافتاء بازد ان غره لا يتجاوز  
 الى الافتاء بالرد اذا لم يغره وقد صرح بهذا في مفهوم الشرط بقوله والا فلا  
 اي وان لم يغره فلا يفتى بالرد اي المرجوحية ويجرى القصر ايضا في قول  
 الخيري الرملي والصحيح الذي يفتى به بالخ وقوله وعلى هذا فتوانا الخ فان قلت  
 ما ذكر من الفاظ الترجيح في الرد بالغبين الفاحش مطلقا يقتضي كون  
 الرد به بدون تبرير صحيحا قلت اذا سلمنا ذلك فما اخص به الرد به مع التبرير  
 من الفاظ الترجيح يقتضي اعميته وقد صرحوا ان الاصح اكد من  
 الصحيح فيكون الصحيح بالنسبة الى الاصح مرجوحا ويكون مرجوحا  
 عنه كما ذكر ذلك فيما نقله من النصوص في هذه الرسالة والحق  
 بالاتباع احق ونسبته تعالى ابن من علمنا بموافقة السيدات والصواب  
 في احوالنا واجولنا وافعالنا والنجاة من العذاب ويدفع حظوظ النفس  
 ودنيا يشهدها فان حظوظها مصيبة اي مصيبة ملا لرتياب وان يغفر لنا  
 ولو ولدنا ومثايتنا ومشايخنا ومثايتنا والمسلمين وان من علمنا بالعفو  
 والعافية وبمحسن النسابة والختام وبثبوت سوال الاعظم



المصطفى خير الأنام سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه الكرام

أفضل الصلوة وأكمل السلام والحمد لله رب العالمين

كتبه العبد الحقير الذليل الفقير المحتاج

إلى عفومولاه عبد اللطيف

فتح الله

عفوه

\* \* \* \* \*

﴿ وهذه صورة ما كتبه العلامة الحبر المنفرد الشيخ عمر المختهد ﴾

﴿ رحة الله عليه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي تزهت ذاهم العلية عن الغفلة والتسيان وتهدست اسماءه  
وصفاته عن أن يعتريهما زوال أو نقصان وجعل العلماء في كل عصر وزمان  
قائمين في حفظ الشريعة من الخلل في أحسن تدبير والصلوة والسلام على سيدنا  
محمد الناطق بالصواب والمعلن بالحق أي إعلان وعلى آله وصحبه وأولي البلاء  
والعرفان ما هم وأهل أوثانهم هرا على أهل الاختصاص أما بعد فإني قد اطلعت  
على هذه الرسالة للعالم النحرير والحبر الشهير نعمان زمانه ويعقوب لوانه محمد  
أخندى غابدين لا زال الله عوناً ومعين فرأيت ما فيها هو المبرور عليه  
في المذهب وعنه على غيره لا يذهب لأن المتقي بهاته لا رد بالغبين الفاحش بدون  
تغري فلهذا ما صرح الحكم من القاضي بفسخ البيع لانه معزول في هذه القضية  
حين لحرف السلطان ولأن القضية مأموذين من طرفه في الحكم بالأصح من  
مذهب النعمان ولكن لا قرأني في الغرض في هذه القضية من الاتفاق  
للنجم فر ما كني جواد قلبه في مضمار البيان والانسان غير معصوم من الخطأ  
والتسيان نعم لا يصح البيع بالغبين الفاحش مطلقاً في حق القاصر ولكن  
لا يسوغ للرعي الطلب في هذه القضية وانما يسوغ للرعي آخر عبدة والقاصر  
يعد البلوغ والله تعالى أعلم ومنشأ شبهة من افني بالرد في الغبن مطلقاً انه رأى  
مذاهب بالرد في الغبن مطلقاً ولم يعلم ان هذا المطلق مقيد في غير عبارة بالتغري  
وان هذا المطلق محمول على هذا المقيد لان المادة محددة

أما لو اختلفت خلاف الحمل عند ما كتبه

الفقير عمر المختهد

﴿ وهذه صورة ما كتب السيد احمد الغر مفتي بيروت واتبعه بخطه ﴾  
﴿ رحة الله عليه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي جعل السعادة الابدية لمن صدق رساله محمد ووفق من اختار  
من عباده لنصرة شريعته وايد\* وصوب رأى المجتهد في اعلاء كلمتها وسدد  
والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا الهادي المؤيد محمد الذي اظهر نوز الحق  
فاطعابه نار الباطل واخذ وعلى آله واصحابه الذين جدوا واجتهدوا وكل  
من جد وجد صلاة وسلاما دائمين متلازمين ماشدا بلبل وترنم هزار وغرد  
اما بعد فقد اطلعت هذه الرسالة التي لا تفقد لجامعتها العلامة الهمام الامجد  
الفهامة الامام الاوحد ذي الرأى الصائب المسعد والفكر الشاقب الذي  
حل به ما اشكل على الفهم وتعقد الا وهو السيد الامام ابو النور محمد بن عمر  
الذي نسبة الكريم لا كعابدين اولى الدين يسند المصيب فيمراة واجتهد  
كيف لا وهو من شهد له بذلك سعيد والمراد الذي منه استفاد المرید والطيف  
بذلك يشهد وشكره على ذلك المجتهد وانا الفقير له على ذلك احمد فاذا حوته  
من الاقوال الصحيحة والتقول الصريحة هو المعلوم عليه وهو الراجح المعتمد  
من مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة النعمان المؤيد رحة الله تعالى ورضي  
عنه وخلد في النعيم القيم المؤبد فحفظه الملك الصمد وادام له هذا المدد  
فلا زال شريفا يخدمه السعد يطول عمره في عرض الجباه بلا حد  
ومن ثم علم كل من نور انصافه في زجاجة معرفته توقد ان ما اجاب به  
الاخوان لا يعسا به ولا يعتد لانها اطلقاه بغير علم منهما بانه يحمل  
في هذا المقام على المقيد واظن لو جعنا هذا الفرق لما توقف واحد منهما  
في تصديق هذه الرسالة الشريفة ولا ترد الا ان يكون ذلك عادة لهما  
ولكل امرئ من دهره ما تعود فقسأل الله التوفيق لا قوم طريق احمد  
وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد الذي هو لنا سيد وسند وعلى  
آله واصحابه وازواجه واولاد وولد والمحمد لله رب العالمين الذي غفره  
لا يحمد وخيره لا يحمده قل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم  
يكن له كفوا احد ﴿ بسم الله الذي قد علم الانسانا ﴿ ما لم يكن يعلم فكنا  
الحمد لله الذي قد عمما ﴿ رسالة محمد وتماما ﴿ وجعل السعيد من صدقها ﴿

وخطه للخير قد وقفها \* وبعد فاعلم اننى ياذا الوفا \* ودار دامشرب ارباب  
الصفاء \* وقفت دم على هذه الرسالة ال \* لنى صحيح القول فيها قد نقل \* وهى  
التي جمعها محمد \* العابد بنى الهمام الاجد \* منار اهل الفضل والعرفان  
وجامع الفرق اخو الاتقان \* امام هذا العصر نعمان الزمن \* خلاصته  
الذى احيا السنن \* وهى التي سمعت وقد سماها \* تحييتي بروما عماها \* صدر  
الشريعة وبجر الدال \* مختار للفتوى الذى الدهر قبل \* طالعها اسمع  
فاذا هي التي \* قد شهدت لها نقول الصحة \* اى التي قد عولوا عليها  
واعتمدوها واثروا بها \* فحاسبوا جابر من يمجده \* رسالة جاء بها  
محمد \* جزاه ربي احسن الجرا في ال \* دارين قائله الله احد \* ولم يزل  
نجم هذا يضي \* به مدي الايام نستضي \* ثم الصلوة والسلام ابد \*  
على النبي المصطفى نور الهدى \* واله وصحبه النجوم \* ذوى التقى والوجود  
والعلوم \* ما آذن الديك وصلى القمري \* فى جامع الروض الزهى الزهر \*  
واستغفر الشجر ورخت سبحا \* بلبل دوح والهزار صدحا \* والحمد لله الرحيم  
الغافر \* صغائر الذنوب كالكبائر \* جدابه لنا دم النعم \* وتنجلى عن القلوب  
الغم \* ما سح الفلك ودار الفلك \* وسبح الله تعالى ملك \* ما احد  
الفرقد استعانا \* بسم الله الذى قد علم الانسانا \* قاله  
بقمه ورقه بقلمه العبد الفقير اليه سبحانه وتعالى

السيد احمد العرفقى بيروت

عفى عنه

٢٢٢

\*\*\*\*\*

فضلاى دهر دن ابن عابدين مرحومك تأليف كرده لى اولان رسائل نندن  
اشبو تحرير العبارة فين هواولى بالا جارة اسمى ايله مسمى اولان رساله سى  
ايله تحييتي التحرير فى ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تعبير اسمى  
ايله مسمى اولان ايكى عدد رساله سى بركده اوله رقى اشبو بىك ايكوز  
سكسان يدي سنه سى ربيع الاخر اوائلنده ادرنه قوسى خارجنده  
مصطفى پاشا تكيه سى شىخي يحيى افنديك  
مطبعة سنده طبع اولمشدر







---

Library of



Princeton University.



Princeton University Library



32101 063974404



AP

2271.4069.389